وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون الإعلام الآلي والإنترنت

الموسومة بـــ

مسؤولية الدولة عن المرفق العام الالكتروني

إعداد الطالبتين :
- بجاوي أمينة
- وشن صارة

اشراف الدكتور:
- بن شويحة علي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
زاوي رفيق	أستاذ محاضر قسم –أ–	رئيسا
بن شويحة علي	أستاذ محاضر قسم –أ–	مشرفا ومقررا
رفاف لخضر	أستاذ محاضر قسم –أ–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر أولا وأخيرا على فضله وكرمه وبركاته الذي وفقنا لهذا.

ونصلي ونسلم على سيد الخلق أجمعين أمام المتقين وصاحب الرسالة الجليلة في العلم سيدنا محمد عليه أزكى الصلوات والتسليم وعلى أله وصحبه أجمعين.

بصدق الوفاء والإخلاص نتقدم بشكرنا وإمتنائنا إلى الأستاذ بن داود حسين الذي شرفني بقبوله وإشرافه على هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة الذي مكنتني من إخراج هذا العمل المتواضع.

و أتقدم بخالصي الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من ساعدني في نجاح هذا العمل

جزاكم الله كل خير وأنار الله لكم الطريق.

مقدّمـــــــــة

المقدمة:

منذ أواخر القرن العشرين ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، حدثت طفرة هائلة في المجال التكنولوجي على المستوى العالمي، ترتب عليها ضرورة إستخدام جميع المؤسسات لأنماط إدارية حديثة تواكب التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المعلومات والإتصال، وبرز من هذه الأنماط الإدارة الإلكترونية التي حلت محل الإدارة التقليدية مما أدى إلى تهاوي المعاملات الورقية.

ولمواكبة هذه التغيرات في مجال تقنية المعلومات الإدارية كان لزاما إحداث تغيرات شاملة في الأساليب والهياكل التنظيمية والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية وكذا العمل على تهيئة وتكوين الموارد البشرية حتى يتسنى لتطبيق المبادئ الإدارة الإلكترونية سعيا لتحقيق السرعة والجودة في تقديم الخدمات وكذا تخفيف التكاليف وتبسيط الإجراءات الإدارية فضلا عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية وعلى رأسها الفساد الإداري.

ــ وهذا ما جعل الدول خاصة المتقدمة منها تقوم باستثمارات في مجال إنشاء البنى التحتية اللازمة لبناء مشروع الإدارة الإلكترونية.

ــ تعتمد الإدارة الإلكترونية على إستخدام تكنولوجيا المعلومات خاصة تطبقات الأنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمات لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عاليتين، بما يحقق العدالة والمساواة المرجوتين.[1]

يكتسي الموضوع اهمية بالغة في أن التحول نحو الخدمة العامة الإلكترونية هو أساس ترشيد الخدمات العمومية وكذا الدور الفعال الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في

---

[1]– لشهب وسيلة **دور الادارة الاكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر** ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2017, ص 22

مكافحة الفساد الذي انتشر بكثره داخل الأجهزة الإدارية بفعل عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة من ممارسة الرقابة عليها أو بسبب جهل المواطن وخوفه كما أن امتلاك السلطة يدفع أصحابها بأعمال تتنافى مع أخلاقيات الوظيفة العامة وغيرها من الأسباب التي ساعدت على إنتشار الفساد داخل الإدارة.

وكما يعرف أن الفساد الإداري يعمل على تأخير التنمية وتحقيق الإزدهار للشعوب ويعرقل بناء الديمقراطية وغيرها من الأثار السلبية التي تنجم عن أعمال الفساد داخل الإدارة.

لذلك أصبحت محاربته أو التقليل منه مسألة اجتماعية تمس جميع القطاعات بما فيها القطاع الإداري، وتبني نظام الإدارة الإلكترونية من شأنه محاربة الفساد الإداري وهذا موضوع دراستنا، وذلك للدور الكبير الذي يقدمه هذا النظام والذي انعكس إيجابا على المواطن والإدارة، وكذا تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني ومعالجة البيروقراطية والرشوة وغيرها من مظاهر الفساد الإداري المنتشرة بكثرة، وذلك بإعتماد أليات إلكترونية في محاربته وإكتشافه بإستخدام التقنيات الحديثة لحماية الأعمال الإدارية من التلاعب بها من قبل الموظفين كتقنية تشفير البيانات واعتماد التوقيع الإلكترونية لسهولة الإثبات الأعمال الغير شرعية وإكتشاف مرتكبيها ووضع الموظفين تحت الرقابة الدائمة والمسؤولين باستخدام الوسائل التكنولوجية التي من شأنها إكتشاف بؤر ومكامن الفساد في الإدارة.

إن الغاية من القيام بهذه الدراسة بصفة عامة هي إبراز وإظهار دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري والوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف منها إزالة الغموض والتعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية والتعرف على ظاهرة الفساد الإداري التي تعاني منها الدول ومعرفة كيفية مساهمة الإدارة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ومختلف الأليات الإلكترونية لتحقيق ذلك.

هناك اسباب ذاتية واخرى موضوعية تعتبر الدافع الرئيسي لاختيار هذا الموضوع منها

الميل والاهتمام الشخصي في دراسته كونه يربط بين ظاهرتين الأولى ظاهرة حديثة وهي ظاهرة الرقمنة والثانية ظاهرة الفساد الإداري وهي ظاهرة قديمة متفشية في جميع الدول والمجتمعات، وبحكم أننا موظفات في الإدارة الجزائرية وقد عشنا ونعيش الفساد الإداري بعينه.

ومن الناحية الموضوعية ولعل اهم سبب هو ندرة المراجع والبحوث العلمية المتعلقة بالموضوع والصعوبات التي تعتريه هي اهم الاسباب الدافعة إلى البحث في هذا، بالاضافة إلى الفضول العلمي باعتباره من احدث المواضيع واكثرها تعقيدا سواءا من وجهة نظر المختصين في المجال أو الباحثين وكذا تبيان الدور الحقيقي للاساليب الإلكترونية للتقليل من هذه الظاهرة.

من اهم ما واجهنا في هذا الموضوع الصعوبات التي تكمن في قلة المراجع هنا بالاظافة إلى حداثته مما يستدعي اللجوء إلى الانترنت للبحث عن المراجع اغلبها غير مصفحة ويصعب تهميشها وكذا تداخل المفاهيم من جهة وتعقيدها من جهة أخرى مما يصعب عملية توظيفها.

و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات من خلال وصفها بطريقة علمية للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة من خلال تحليل المعلومات ثم جمعها، ولقد استخدمناه في الدراسة من خلال تحديد كل من مفهوم الإدارة الإلكترونية وكذا الفساد الإداري وخصائص الإدارة ومظاهر الفساد وكذا تحديد الأليات الإلكترونية للحد من الفساد الإداري وتحليلها وتمحيصها.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة سعت الدول إلى مكافحتها بمختلف الوسائل إلا أن الغموض يبقى قائما حول إمكانية الحد من الفساد الإداري إلكترونيا أو بالأحرى القضاء عليه باستخدام التكنولوجيا ومدى فعالية أساليب الإدارة الإلكترونية في تحقيق الديمقراطية وشفافية العمل الإداري وكيف يتم التغلب على مظاهر الفساد من خلالها والتحول من الحكومة بصورتها التقليدية إلى الإلكترونية أضحت من الضروريات الحتمية التي يجب أن تسعى إلى تطبيقاتها على دولة عصرية تريد أن تواكب عصر الرقمنة ولا تتخلف عن هذه النهضة المعلوماتية وإنجاز جميع الأعمال والمعاملات الإدارية، وذلك لتوظيفها كألية فعالة لمكافحة الفساد الإداري وعلى ضوء هذه المعطيات نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى نجاعة الإدارة الإلكترونية في التصدي ومحاربة الفساد الإداري ؟

ارتقينا أن نقسم دراستنا إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهمي للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري:

وهذا الفصل يضم تعريفات وتوضيحات حول هذا الموضوع من خلاله نتطرق إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية من تعريفات وخصائص ومتطلبات وأسباب ودوافع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية كمطالب للمبحث الأول.

والمبحث الثاني من الفصل تناول فيه الإطار والمفهوم الكامل للفساد الإداري من تعريفات وخصائص وأسباب إنتشاره وأثاره ومظاهره وذلك كمطالب.

أما الفصل الثاني بعنوان أثر الإدارة الإلكترونية للحد من الفساد الإداري:

والذي قسمناه إلى مبحثين والذي تناولنا فيه كل من أليات الخدمة الاكترونية ودورها في تطوير المرفق العام وتفعيل المشاركة كمطالب للمبحث الاول

وكمبحث ثاني تناولنا الشفافية والمساءلة والرقابة والتوقيع وكالية قانونية تطرقنا الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كمطالب للمبحث الثاني.

الفصل الأول

الإطار المفاهمي للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري

الفصل الأول

الإطار المفاهمي للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري

في ظل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وظهور شبكة الأنترنت سارعت دول العالم إلى إدخال هذه التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في الإدارة العامة التي تعتبر العصب الأساسي الذي تقوم عليه الحكومات والتي تعد البديل الأمثل الإدارة التقليدية التي أثبتت فشلها في التعامل مع ظاهرة الفساد الإداري الذي يعد من أبرز المشكلات التي تعاني منها الإدارة العامة والذي يمثل أفة إجتماعية وأخلاقية تشكل الكثير من العراقيل لتقدم الإدارة وتحقيق تنمية الدولة هذا وتعتبر جريمة سوء إستغلال الوظيفة العامة الوجه البارز للفساد الإداري فهي منطلق إنحراف الموظف العام بأهداف وغايات أخرى غير مشروعة أو غايات خاصة وشخصية.

لذلك سيتم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مفهوم الإدارة الإلكترونية كمبحث أول متضمنا التعريف ومتطلبات الإدارة الإلكترونية ودوافع الإنتقال إليها ومفهوم الفساد الإداري كمبحث ثاني متضمنا أسباب تفشيه وأثاره ومظاهره.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

من المعروف أن الإدارة تعد أهم مورد من موارد المجتمع في العصر الحديث ونقطة تحول في حياة المجتمعات، وذلك في تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته، بيد أن الإدارة في ظل المجتمع الإلكتروني الجديد. باتت تختلف مظهرا وجوهرا بسبب ما فرضته طبيعة تكنولوجيا المعلومات نفسها والتي عرفت شكل العلاقات بين أفراد العالم، على المستوى المحلي بل وتعدته إلى المستوى الدولي.

إن التوجه الجديد في الإدارة بنقلها من طبيعتها التقليدية إلى الطبعة الإلكترونية مبشرا لولادة حقل معرفي جديد هو(الإدارة الإلكترونية) (e، management)، هذا الحقل الذي يبدو للوهلة الأولى أنه ظهر مع الأنترنت الذي شاع إستخدامه في منتصف التسعينات من القرن الماضي وللأغراض العامة، بعد أن كان محددا في المجالات أو القطاعات العسكرية والعلمية، والحقيقة خلاف ذلك تماما، لأن بداية الإدارة الإلكترونية تقود إلى ثمانيات القرن الماضي عندما بدات المنظمات بإستخدام أتمتة المكتب (office automation) وإعتماد أنظمة التصميم والتصنيع بمساعدة الكمبيوتر (cad -cam) والتوسع في إستعمالها بالإستفادة من تطبيقات الذكاء الإصطناعي في مجالات الإنتاج والخدمات، إن النماذج الأنظمة الذكر بمثابة مؤشرات لإحلال الأنظمة الحاسوبية في ممارسات الإدارة وإلغاء ممارساتها التقليدية في مجال كثافة العمل، والتراكم الورقي وعلى هذا الأساس فإن الإدارة تعد حقلا معرفيا حديثا وامتداد طبيعيا لتطور الفكر الإداري وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا والذي سنتعرف فيه على مفهوم الإدارة الإلكترونية بداية كمطلب أول ثم إلى متطلبات الإدارة الإلكترونية كمطلب ثاني ونعرج في الأخير إلى أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية كمطلب ثالث.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائصها

إن الإدارة الإلكترونية هي إمتداد للمدارس الإدارية، فمن المدرسة الكلاسيكية المتضمنة في كل من المدرسة البيروقراطية ليماكس فيبر، ومبادئ الإدارة العلمية لفريديك تايلور، ووظائف الإدارة لهنري فايول إلى مدرسة العلاقات الإنسانية والتي تطورت إلى المدرسة السلوكية، وإلى المدخل الكمي ثم مدرسة النظم في بداية الخمسينات، ثم المدرسة الموقعية في الستينات، ومدخل منظمة التعلم في الثمانيات حتى تستمر مسيرة التطور في منتصف التسعينات بصعود الإدارة الإلكترونية وعليه نقسم هذا المطلب إلا فرعين: نتطرق في الفرع الأول إلى تعريف الإدارة الإلكترونية ثم في الفرع الثاني إلى خصائص الإدارة الإلكترونية التي تتميزبها.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية:

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية حديث النشأة إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت هذا المصطلح وإن كان أغلبها لتعريف الحكومة الإلكترونية.

نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بيت الصالحين.

فالحكومة الإلكترونية هي أتمتة التقابل لتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة بعضها ببعض أو بينها وبين لقطاع الخاص والهيئات الرسمية والغير الرسمية أو بينهما وبين المواطنين، محققة بذلك إنخفاضا كثيرا في أوقات إنجاز المعاملات وتكلفتها في تسليم مبسط للخدمات إلى المواطنين باستخدام الوسائل الإلكترونية.[1]

إن المتابع لأدبيات الإدارة يجد نفسه أمام العديد من المفاهيم المتعلقة بها والتعريفات المحدد بصددها، ولكن هذه التعريفات لا تقف عند إتجاه أو إهتمام معين، بل تتوزع على ثلاثة إتجاهات. الأول: ينظر لها على أساس مادي، فلا تخرج عن كونها مجموعة

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات الإدارة الإلكترونية: مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسس عملية التأليف عادل حرحوص الفرجي، أحمد علي صالح. أحمد علي صالح د: بيداء ستار البياتي ص 22.

كالآلات والمعدات والأجهزة واالثاني ينظر لها على أساس وظيفي لا تخرج عن كونها تؤدي مجموعة وظائف والثالث ينظر لها على أساس تكاملي يشمل الجوانب التنظيمية المادية والوظائفية والبشرية.

و كذلك هي عبارة عن إستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وخاصة شبكة الأنترنت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بالمنشأت الإدارية الخاصة بالمنشأت الحكومية [1]

يتبين لنا من هذا التعريف أن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو إستخدام نظم الشبكات وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وخاصة شبكة الأنترنت والتي تعتبر بدورها من المحرك الرئيسي لبروز وإنتشار جميع مصطلحات الأعمال الإلكترونية وبذلك الهدف منها تحسين الإنتاج وزيادة الكفاءة والفعالية للأداء، ويرى جانب من الفقه المصري، أن الإدارة الإلكترونية هي:

" إدارة الأعمال الحكومية بلا ورق، فهي تشمل مجموعة من الأساسيات حيث يوجد الورق ولكن لا تستخدمه بكثافة ويوجد الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظام تطبقات المتابعة (ألية) إدارة بلا مكان وتعمد بالأساس على التيلفون المحمول، إدارة بلا زمان فالعلم أصبح يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم [2]

يؤيد أنصار هذا الرأي الفرق بين مصطلحات الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وأن العلاقة بينهما علاقة الجزء والكل فالإدارة هي الجزء وبذلك تعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطابع الورقي إلى عمليات ذات الطابع الإلكتروني.

---

[1]- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 42 44

[2]- مصطفى رياحي دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مخبر الدراسات القانونية التطبيقية كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1 الجزائر 2020 ص 183

بإستخدام التطورات التقنية الحديثة.

وتعرف الادارة الإلكترونية للبعض بإعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة هي " هي إطار يشمل كل من الاعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال، والحكومة الاكترونية للدلالة على الادارة الإلكترونية الموجهة للمواطنين أو الموجهة للأعمال أو الموجهة لمؤسسات ورواكز الحكومة المختلفة[1]

عرف محمود الطعامنة: الإدارة الإلكترونية في معناها الحديث على أنها استخدام التقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة والتنظيم، فهي تمثل حالة التكامل التام للعلاقات بين المستويات الإدارية في البنية التنظيمية من خلال التعامل الفوري والألي مع الجميع لتحقيق الأهداف المشتركة وضمان مصالح المنتظمة والعملاء.[2]

كما ينظر للإدارة الإلكترونية على أنها تلك الإدارة التي تعتمد في تقديم جميع خدماتها للمواطنين على قاعدة بيانات مسجلة سلفا على الدوائر الإلكترونية وشبكة المعلومات على الكمبيوتر ويكون من حق المواطن الإطلاع على وثائق هذه البيانات وملفات هذه المعلومات عندما يطلبون من الإدارة بعض الخدمات عليها وذلك بإستثناء ما يكون منها مساسا بأمن الدولة.[3]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الإدارة الإلكترونية جاءت لتضفي شفافية أكبر عن التعاملات وكذا تقديم خدمات للمواطنين بأقل تكلفة وأقل جهد وهذا من أجل إستغلال أمثل للوقت والمال والجهد ولتحقيق إدارة بلا ورق ولتحقيق رقابة إلكترونية على كل الإجراءات.

---

[1]- سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**. دار اليازوري العلمة للنشر والتوزيع، 2020. ص 15

[2]- لشهب وسيلة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر، المذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإدارة والجماعات المحلية الجزائر 2016 2017 ص 15.

[3]- زكريا المصري الرقابة على سلطة الإدارة الإلكترونية في تنفيذ الإجراءات المدنية للمواطنين، مصر، دار الفكر، القانون لنشر والتوزيع 2012، ص 19.

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الإدارة الكترونية جاءت لرفع كفاءة الجهاز الحكومي وأسلوب المراقبة والمتابعة وكذا حل المشكلات البيروقراطية ووسيلة لحوسبة المهام الإدارية وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الإجراءات العمل وبالتكلفة مالية مناسبة وكذلك إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني والأهم من ذلك جاءت لإضفاء الشفافية على التعاملات الإدارية وذلك بإلغاء كامل للعلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التحقق منه إلى حد أقصى مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بالمواطن والموظف.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

لاشك أن الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على إستخدام تقنية المعلومات وبإختلافها الجوهري والجذري عن الإدارة التقليدية يجدر من تلك الأخيرة أن تتسم بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

1_ السرعة والفعالية في تقديم الخدمات:

بما ان الإدارة الإلكترونية تمتاز بالسرعة والفعالية في تقديم الخدمات وخاصة في إنجاز المعاملات إلكترونيا والتي لا تستغرق إلا دقائق معدودات وهذا ما يوفر الوقت الضائع في الإنتقال إلى مقر الإدارة والبحث عن الموظف المختص والإنتظار في طوابير لحين يأتي الدور وقيام الموظف بالتحقيق من توافر شروط الخدمة، وإنجاز المهمة وكذا ذلك الشخص أو المواطن أو طالب الخدمة يتفادى الوسيط (الموظف التقليدي) حيث يتحصل على الخدمة مباشرة عن طريق الدخول لموقع تقديم الخدمة على شبكة الأنترنت وبذلك نكون أمام إختزال للإجراءات وربح للوقت بشكل ملحوظ، وكذا توفير الخدمات الإلكترونية على مدار 24 ساعة و7/ 7 في الأسبوع مما يزيد في سرعة إنجاز خدمات العامة.

2_ زيادة الإتقان:

وهي المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات بحيث أن الإنجاز الإلكتروني للخدمة عادة ما يكون أكثر دقة وإتقانا من الإنجاز اليدوي كما يخضع لرقابة أسمى وأدق من تلك التي تعرض على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة.[1]

3_ تخفيض التكاليف:

إن الإدارة الإلكترونية تقلص من اليد العاملة وبذلك تخفيض من التكاليف الأجور وتقليص عدد اليد العاملة بالضرورة يخفض من الميزانية.

4_ تحقيق الشفافية:

وذلك لوجود الرقابة الإلكترونية المتاحة داخل الإدارة والرقابة الإلكترونية، تكون من مصلحة لأخرى ومن إدارة لإدارة أخرى أعلى منها إداريا وبذلك تكون رقابة الإلكترونية تتبع سلما إداريا منتظما وبها تحقق الشفافية.

5_ تبسيط الإجراءات:

وهذا بتطوير وتبسيط وميكنة الإجراءات وذلك عن طريق تحليل كافة الخدمات التي تقدمها الإدارة وإجراءات تقديمها وتوثيق الإجراءات الحالية وضع معدل الأداء العمليات الإدارية وإعداد خطة لتقييمها وتطويرها دوريا.[2]

6_ العمل عن بعد بلا حدود:

سرعة التوصيل الكهربائي التي تقرب من سرعة الضوء حيث يستغرق ارسال رسالة من قارة لأخرى عبر البريد الإلكتروني حوالي 15 ثا، فالسمة الاساسية للأعمال أو

---

[1]- عاشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية**، علوم سياسية جامعة قسنطينة، ص 18

[2]- رفيق بن مرسي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق (دراسة حالة الجزائر 2001 2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر 2011 ص 136.

للعمل الإلكتروني هي امكانية العمل بلا حدود وهذه السمة تؤدي بنا بدون شك إلى تطوير نظرة الادارة إلى نفسها والى قدراتها الجوهرية باتجاه المزيد من التنظيم الهائل والمرن[1]

7_ الرقابة المباشرة والسابقة:

من خصائص الرقابة الإلكترونية أيضا أنه أصبح من بإمكانها أن تتابع موقع عملها المختلفة عبر الشاشات الكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية وكذلك كل منافذها وأجهزتها التي تعامل معها الجمهور وهكذا يصبح لدى الإدارة الأدات المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها وتتابع بها مواقعها بإطمئنان بعيد عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية.[2]

8_ إدارة بلا مكان وبلا زمان وبلا أوراق:

تعتمد على الحاسب الألي وبلا مكان فالمسؤول يمكنه إتخاذ القرارات في أي مكان كان فيه وبلا زمان فالإدارة الإلكترونية لا تلتزم بأوقات العمل الرسمية حيث يمكن للموظف أن يتخذ أي قرار حتى خارج أوقات العمل لمواجهة المستجدات الطارئة.

المطلب الثاني متطلبات الإدارة الإلكترونية

إنتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية يتطلب توفر جملة من المتطلبات منها تشريعية وتقنية وأمنية وإدارية وحتى مالية نلخصها فيما يلي:

1_ 1ـ توفير التشريعات اللازمة:

أي إصدار الأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو إدارة الإلكترونية وتلبى متطلبات التكيف معها كون أن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية لذا أسست لأداء العمل وفقا معايير معينة كاللقاء المباشر بين الموظف والطالب أي طالب

---

[1]-نجم عبود نجم، **الادارة والمعرفة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص160

[2]- حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني، التوجهات والأساليب الحديثة، من 1 04، نوفمبر2009، ص 21

الخدمة وكذا الإجتهاد على شهادات الإثبات المرفقة على عكس التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى بنية رقمية وتشريعية للمحافظة على أسرار الأشخاص (سر التوقيع الإلكتروني، رسوم، إستخدام المواقع الإلكتروني) ولهذا لتسهيل عمل الإدارة الإلكترونية وإضفاء عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عنها.[1]

وكذا وضع قوانين ولوائح تنظيمية وعقوبات أمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وإنتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.[2]

2_ المتطلبات السياسية:

حيث تترجمها في وجود إدارة سياسية داعمة لإستراتيجية الإدارة الإلكترونية عن طريق تقييم العون المادي والمعنوي على إختيار العقبات وتطوير برامج التحول الإلكتروني بحيث يكون هناك مسؤول أو لجنة محددة تتولى تطبق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البنية اللاإلزامية والمناسبة للعمل وتتولى التنفيذ. [3]

3_ المتطلبات التقنية (البنية الأساسية التكنولوجية):

وتشمل الأجهزة والتقنيات التي تتم من خلالها نقل وتداول البيانات والمعلومات وتعد مرحلة بناء الشبكات المرحلة الأولى التي تتخذها الدول في تحولها نحو الإدارة الإلكترونية دون النظر إلى التكاليف التي تتحملها والعائد الإقتصادي منها وعلى مستوى المنظمات تم إعداد شبكة تكنولوجيا داخلية للربط بين الأقسام والإدارات ويتم من خلاله ممارسة كافة الأعمال الداخلية للمنظمة ثم يتم بناء شبكة خارجية للربط بين المنظمة وكافة الأطراف الخارجية التي تتعامل معها ما يلزم توفر أجهزة الحاسب وكذا الشبكة واعداد

---

[1]- مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية (E , MANEGEMENT) دار ومؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، سنة 2011 ص29

[2]- وهيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائري مجلة رؤى للدراسات المصرفية والحضارية مجلد 07، عدد 02 2021، ص 171.

[3]- مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2011 ص29

بقواعد البيانات الداعمة لإتخاذ القرارات ثم يتم تصميم المواقع الإلكترونية وصيانتها لصفة مستمرة لضمان تواجدها 24 على 24 ساعة [1]

وهذه البنية تعد البنية التحتية القادرة على التأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.[2]

وهذا توفير خدمات إلكترونية وتعممها على كافة أرجاء الدولة وإنشاء موقع إلكتروني حكومي واحد على شبكة الأنترنت يضم جميع المنظمات الحكومية ويمكن بذلك ومن خلاله الوصول إلى المنظمة الحكومية أو وحدة إدارية يود الاتساع بها.[3]

4_ متطلبات الأمنية:

تعد مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات العمل إلكترونيا، بمعنى أن المعلومات والوثائق التي يجري حفظها، وتطبيق إجراءات المعالجة والنقل عليها إلكترونيا لتنفيذ متطلبات العمل يجب الحفاظ على أمنها حيث يجب توفر الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالي. لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث والتركيز على أمن الدولة أو الأفراد بوضع سياسات أمنة لتقنية المعلومات بحيث يضمن تعاون القطاعين الخاص والعام.[4]

وذلك من خلال تطوير أدوات التشفير البرمجيات الجزئية للمحافظة على السريته والحماية من الفرضة.

5_ متطلبات إدارية:

يتطلب نجاح إستراتيجية الإدارة الإلكترونية في الواقع العملي لإجراء تغيرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب بحيث تتناسب مع الإدارة الإلكترونية

---

(1)- موسى عبد الناصر، محمد قريشي، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري للمؤسسات التعليم العالي** (دراسة بكلية العلوم والتكنولوجيا، بسكرة)، مجلة الباحث، العدد 9، 2010، ص 911.

(2)- يوسف كافي، المرجع نفسه.

(3)- حمدي القبيلات، قانون الادارة العامة الاكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة، 2014 ص 30

(4)- موسى عبد الناصر، محمد قريشي المرجع نفسه، 15 نفس الصفحة.

وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة أو الغاء أو دمج بعض الإدارات مع بعضها وتطوير وتبسيط طرق سير الإجراءات الإدارية، والتوجه نحو اللامركزية وبناء فرق العمل وإضافة رؤى وقيم جديدة إلى الشفافية التنظيمية [1]

مع إعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكمل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشلل أسرع وأكثر كفاءة وفعالية مع مراعاة أن يتم ذلك التحول في إطار زمني متدرج من المراحل التطورية.

6_ متطلبات مالية:

بما أن الوفاء بالمتطلبات السابقة للإدارة الإلكترونية يحتاج إلى كلفة مالية لإنشاء البنية التحتية وتأهيل الكوادر وتعميم الخدمات الإلكترونية فإن ذلك يتطلب (صد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية وإستمرارها وتطويرها مع ضرورة توفير مبالغ مالية كافية لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الإلكترونية (حواسيب، برامج معدات)

7_ تعليم وتدريب العاملين وتوعيته وتثقيف المتعاملين:

ضرورة إحداث تغيرات جذرية في توعية الموارد البشرية الملائمة لها وذلك بإعادة النظر لنظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج والأساليب التعليمية والتدريبية على كافة المستويات بالإضافة إلى توعية أفراد المجتمع شفافية وطبيعة الإدارة الإلكترونية وتهيئة الإستعداد النفسي والسلوكي وكذا التقني والمادي لها.[2]

---

[1]- حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، المرجع السابق، ص31

[2]- لشهب وسيلة دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص ادارة والجماعات المحلية، 2017، ص 56

المطالب الثالث: دوافع وأسباب التحول من الإدارة التقليدية إلا الإدارة الإلكترونية

للتحول من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية العديد من الأسباب والدوافع ولعل أهمها، الأهمية القصر التي يكتسيها المشروع بإعتباره الأحداث في مجال الإدارة والتنافس العالمي في مجال استخدام أحدث التقنيات العصرية.

فنجد العالم اليوم عبارة عن منظومة رقمية، لذلك وقع لزما على جميع الدول الرضوخ لمتطلبات التطور وهذا اللحاق بركب الدول المتطورة ولقد دفعت موجة التغيير في مجال تقديم وإيصال المعلومات بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الإلكترونية لذلك نجد عدة تطورات دفعة واحدة باتجاه إعتماد الإدارة الإلكترونية ونلخص دوافع وأسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية في عدة نقاط نذكرها كالآتي:

1_ دافع الزمن:

كثيرا ما كان الزمن عقبة كبرى أمام الشركات والمؤسسات التي تخوض مضمار المنافسة عالميا ومحليا بعد تقديم منتجاتها كتقديم المنتج جيدا، أيضا " فثمة عنصر أخر للمعادلة غالبا ما حسم المنافسة لصالح الشركة ألا وهو الزمن، وأصبحت تسعى الإدارة إلى كسب الوقت وسباق السرعة وترجيح كفتها بعنصر الزمن، فإنها تجد نفسها أمام ضرورة الإستفادة من تطبيقات التقنية، بوصفها المطلب الأول لإلغاء أسباب بطئ الحركة، من روتين ومعاملات يدوية والإنطلاق إلى افاق الإبداع التقني الذي يقدم لها كل يوم حلة جديدة لإحصار مزيد من الزمن وتكبير إتخاذ القرارات.[1]

2_ الإجماع على التقنية:

تتجه عين اعين اليوم على أجيال دول العالم المتطور ولم تعد ترضى بأقل من أن تكون على قدم المساواة معها، وأن تعم تطبيقات التقنية على كل تفاصيل الحياة حولها وبخاصية ما يتعلق بجانب المعاملات فلم تعد الأجيال الحديثة تستقبل على الإطلاق فكرة

---

[1]- رأفت رضوان، **الإدارة الإلكترونية " الإدارة والمغيرات العالمية الجديدة**، الملتقي الإداري الثاني للجمعية السعودية، مصر، 2004، ص 6.

الأوراق والملفات أمام شباك موظف الإدارة المحلية للحصول على رخصة محل أو مزاولة أو شهادة ميلاد.

و يمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية:

- عدم وجود مستويات إدارية معقدة.
- تحسين الخدمات من خلال التقارير الواردة بالبريد الإلكتروني.
- تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية مثل: التعليم الإلكتروني الذي يقصد به التعلم بواسطة الحاسبات الألية وبرمجتها المختلفة سواءا الشبكات المغلقة أو المفتوحة أو الشبكات الأنترنت فهو تعلم مرن مفتوح.[1]
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة
- ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
- حتمية تحقيق الإتصال المستمر بين العاملين على إتساع نطاق العمل.[2]

3_ أزمة القطاع العام:

إن إجتهاد القطاع الخاص في الإعتماد على الإدارة الحديثة ليعمق الهوة الكبيرة والفارق الشاسع في الأداء بينه وبين القطاع العام، فقد بدى أداؤه نمطيا تقليديا على مستوى طموح المواطن، بل في طموح إدارة القطاع العام فكانت الخصخصة خطوة أولى في سبيل سعي القطاع العام إلى التحقيق من الأعباء الإدارية على الحكومات[3]

---

[1]- رأفت رضوان، **الإدارة الإلكترونية ومتغيرات العالمية الجديدة**، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة، مصر، 2014، ص 06.

[2]- قويدر برقبة، رحمة مجدة الصابية، **دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال**، جامعة زيان، عاشور، الجلفة ص 11

[3]- فريدة بن عمروش، حكيمة جاب الله، **الإدارة بالإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية**، دراسة في الأليات والأبعاد.

4_ الدوافع السياسية والحوار والتواصل:

كانت التحولات الديمقراطية وما تبعها من متغيرات اجتماعية وتطلعات شعبية أحد العوامل الدافعة لكثير من الجهات الإدارية إلى تقسيم التطبيقات التقنية على دوائرها فقد ساهمت حركات التحرر والعالمية التي تطالب بمزيد من الإنفتاح والحرية وإحترام حقوق الإنسان في توجيه أنظمة تلك الدول إلى إدخال تطبيقات التقنية إلى إدارتها، بوصفها مطالب تحققها هذه الأنظمة لشعبها بها لكسب الثقة، مما دفع هذه الأنظمة إلى السعي لتحسين مستوى المشاركة الشعبية في القرار الحكومي، مما جعل من الإدارة الإلكترونية فرصة مميزة أمام تلك الأنظمة لتحقيق هذه الأمال لشعوبها.[1]

5_ **مبرر السرعة:** يذهب جانب من الفقه إلى القول أن من فوائد التحول إلى الإدارة الإلكترونية السرعة في إنجاز الأعمال المساعدة فإن إتخاذ القرارات بالتوفير الدائم للمعلومات بين متخذي القرار.[2]

فالإدارة الإلكترونية تختصر وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة وتسهل الإتصال بين إدارات الأجهزة الحكومية ومنظماتها، وتوفير الدقة والوضوح في العمليات الإدارية.[3]

---

[1]- قويدر بورقبة، رحمة مجدة حصياية، **دوافع التجول نحو الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال**، المرجع السابق، ص 09

[2]- أحمد فتحي الغيث: مبادئ الإدارة الإلكترونية ط1، حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 35.

[3]- حسين بن محمد الحسين، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الأولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي / معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية، من 01إلى 04 1 2000 الرياض ص 01 41 ص 15.

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري

تعد ظاهرة الفساد الإداري من المواضيع التي لم تحض بكثير من البحث والدراسة من قبل الباحثين والدارسين، إذ أنه يشكل خطرا كبيرا حيثما حصل وكيفما تمت ممارسته وينتج عنه مشاكل ومخاطر على إستقرار المجتمعات وأمنها ويؤثر على القيم الأخلاقية والعدالة وبالطبع يؤثر على تنمية المجتمع وسيادة القانون فيه خاصة أنه يتعلق بمظاهر الإنحرافات الوظيفية والادارية والتنظيمية الصادرة عن الموظف العام اثناء تاديته لمهامه الوظيفية، متجاوزا القوانين، والتشريعات ومنظومة قيم المجتمع لذلك إهتمت بعض الحكومات لمشكلة الفساد وما تفرز من انعكاسات سلبية وأضرار بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية

كما ارتبطت هذه الظاهرة على المستوى العالمي بعدة عوامل مثل غياب الشفافية والمساءلة في المجتمع أو عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لظوابطها معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها أو بسبب جهل المواطن لحقوقه أو خوفه من السلطات.

فالفساد الإداري بجميع أنماطه في رشاوي وإختلاس وتزوير وتزييف أصبح ينظر إليه على أنه مشكلة عالمية ذلك أن أنماطه أصبحت معقدة يصعب التعرف عليها أحيانا لذلك عمد المتخصصون في النظام الإداري إلى بيان حقيقته وتصويره وبيان أسبابه وأثاره ليتمكنوا من وضع الوسائل المناسبة لعلاجه:

ومن خلال ما تقدم سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- **المطلب الأول:** تعريف الفساد الإداري وخصائصه.
- **المطلب الثاني:** أسباب انتشار الفساد الإداري وأثاره.
- **المطلب الثالث:** مظاهر الفساد الإداري

المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري وخصائصه

ترتبط كلمة الفساد في أذهان الناس بالنواحي السلبية إجمالا، ولعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الإنطلاق في تفسير معنى الفساد.

الفرع الأول: تعريف الفساد:

أولا: الفساد لغة:

نجد الفساد عند إبن منظور في لسان العرب " الفساد نقيض الصلح " (فسد ــ يفسد ــ يفسد ــ فسودا / فهو فاسد وفسيد).

و تفاسد القوم أي تدابروا، وقطعوا الأرحام، واستفسد السلطان، خلافا المصلحة، والاستفساد، خلاف الإستصلاح، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد[1]

و يأتي التعبير عن معاني عدة بحسب موقعه فيعي الطغيان والتجبر في قوله تعالى " الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا"[2]

كما يفي العصيان لطاعة الله كما في قوله تعالى " الذين لا يريدون علوا في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيدهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم "[3]

ثانيا: الفساد اصطلاحا:

لقد تعددت التعاريف الرامية لتحديد مفهوم الفساد نظرا لتعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها في مجتمع ما إلا أنها تمحورت جميعها على مضمون واحد وهواساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

---

[1]- محمد سامر دغمش، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والموجهة الجبائية والأثار المترتبة على الفساد المالي، دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 21

[2]- القصص، الآية 83

[3]- الما ئدة، الآية 33.

ـــ فالفساد الإداري هو قيام الموظف العام وبطرق غير سوية بارتكاب ما يعد إهدارا للمال العام أو الموجودات العامة وبالتالي فهو يعد سلوكا يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام ويشمل تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية كانت أو معنوية"[1]

" كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق إستغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين أقارب ضد منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرة [2]

ـــ وهناك من يقترح تعريفا أخر للفساد على أنه" الكسب الغير مشروع أو من دون وجه ذاحق لعنصري القوة في المجتمع السلطة السياسية والثروة على هدا فإن مرض الفساد يمكن أن يصيب من حيث المبدأ جميع قطاعات المجتمع بدرجة أو أخرى "[3]

و إذا ما تتبعنا تطور مفهوم الفساد الإداري يمكن العودة إلى ما جاء به سمبسون وارنر simpson، werner الذي يرى أنه مفهوم تطور عبر ثلاث مدارس متمايزة فكريا سنتطرق إليها فيما يلي:

المدرسة القيمية:

تعتمد هذه المدرسة على النظام في تحديد مفهوم الفساد الإداري، وعلى هذا النحو فقد فسدت الفساد الإداري على أنه " القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الإلتزامات الذاتية المجردة والتي تخدم المصلحة العامة ".

كما عرفته أنه " فقدان السلطة القيمية وبالتالي إضعاف فاعلية الأجهزة الحكومية " ويقصد الإعتماد على المعايير القيمية إعتبار الفساد شكلا من أشكال المدرج عن القيم

---

[1]- عبير مصلح، النزاهة الثقافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الثالثة، القدس، 2013 15

[2]- مصطفى يوسف كافي، الإصلاح والتطوير الأداب بين النظرية والتطبيق، دار رسلان للطباعة والتوزيع، سوريا، 2018 ص 11

[3]- عبير مصلح، النزاهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، المرجع السابق ص 16.

السائدة في المجتمع ضمن الإطار الوظيفي، بإعتبار هذه القيم مما يجب الإلتزام به وعادة ما تكون هذا الإنحراف لتحقيق مصلحة شخصية أو ما شابهها.[1]

كما صاغ قاموس ويبستر WEBSTER الامريكي تعريفه للفساد الإداري وفق المدرسة القيمية كما يلي " الفساد هو إضعاف أو افساد للإستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الخلقية أو الحدث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل الغير قانونية الأخرى.[2]

وفي الأمثلة على إعتماد المعيار القيمي في الأدبيات العربية التعريف الذي وضعه إبراهيم شهاب في أن الفساد " هو أزمة خلقية في السلوك تعكس خللا في القيم وإنحرافات الإتجاهات على مستوى الضوابط والمعايير التي استقرت عزما أو تشريعا في حياة الجماعة وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة "[3]

ومن أهم الإنتقادات التي وجهت للتعريفات التي تعتمد على المعيار (القيمي) تتعلق بمفهوم القيم ذاته ونسبيته، وعدم ثباته وصعوبة التحقق منه.[4]

وهذا يظهر جليا مما قاله بعض الباحثين من أن الفساد الإداري ليس بالضرورة أن يكون إنحرافا عن القيم السائدة في المجتمع بل قد يكون صادرا عن الإلتزام بهذه القيم المختلفة عن أنماط السلوك الصحيح، وبالتالي فإن الإنتقاد الجوهري لهذه النظرية يكمن في مسألة قياس النظام القيمي السائد وكيفية تحديد سيماته ومعالمه بالإضافة إلى وجود إختلافات في القيم والثقافات بين المجتمعات الإنسانية.

---

(1)- علي بقشيش، اشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق أليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص علوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، ص 29

(2)- حاجة عبد العلي، الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره علوم في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 ص 54.

(3)- علي يقشيشي، اشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق أليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 29.

(4)- حاجة عبد العلي، الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مرجع سابق، ص 55.

ـ المدرسة الوظيفي:

تسند إلى المنهج البنيوي الوظيفي الذي يعتبر الفساد ظاهرة طبيعية ومصاحبة للنمو والتطور وثمنا لابد منه لتزيت عجلة التنمية، ففي نظر هذه المدرسة الفساد الإداري هو " السلوك" المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لإعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الإجتماعية أو لإرتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية"

ويرى الوظيفيون أن الفساد الإداري ينتج عن الإنحراف عن قواعد العمل السائدة في الجهاز الإداري وهذا الإنحراف في سلوك العاملين بهذه الأجهزة وبالتالي ظهور بعض أشكال الفساد الإداري لسد أو تعويض القصور في بعض القواعد المهنية.

وعليه فإن هذا المنهج الوظيفي وضع أسسا نوعا ما قابلة للقياس وهناك سهولة للتحقق منها عكس المنهج القيمي، وهنا يبرز سبب ظهور الفساد الإداري بشكل واضح من خلال ممارسة سلوكيات منحرفة تماما من قواعد العمل وإجراءاته المتبعة في النظام الإداري نتيجة لحصول الموظفين المسؤوليين عن تنفيذ تلك القواعد والإجراءات على مغريات من قبل جهات أخرى.[1]

ويرى أنصار هذه النظرية أن الفساد الإداري ظاهرة طبيعية تصاحب النمو والتطور، وتأخذ طابعا نظاميا مؤسسا يسعى للإستمرارية والبقاء مع حركة تقدم المجتمع، وبالرغم من أن الفساد غير مقبول من حيث المبدأ إلا أنه يتواجد كوسيلة لتسهيل الأعمال وتسيير إنجازها في المجتمع صارم متشدد ومن أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

1ـ أن ظاهرة الفساد الإداري قد لا يعود سببها الرئيسي لقصور ونواقص في قواعد العمل الملتزمة في الأجهزة الإدارية وإنما قد تعود لأسباب أخرى مثل الجوانب القيمية.

---

[1]- علي بقشيش، المرجع السابق، ص 30.

2 ــ أن تبرير الفساد الإداري بتسريع الاجراءات والقضاء على هدر الوقت تعتبر تبريرا غير موضوعي ذلك ان احترام قواعد العمل والتزام الموظف بضوابط العمل يمكن ان يؤدي إلى انجاز الاعمال دون اي تعطيل

3_ان حدوث ظاهرة الفساد الاداري ليس بالضرورة أن يكون مرتبطا بحوافز غير مشروعة تقدم من قبل أواف أخرى فقط، بل قد يكون السبب في حدوثها إندفاعات ذاتية عند الموظفين ليكون في صالحهم.[1]

المدرسة ما بعد الوظيفية:

وتسمى أيضا بالا تعديلية (nom revisionists) والتي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين كرد فعل على تزايد الفساد وإنتشاره من جهة وعلى عيوب الفلسفة الذرائعية الميكيافلية التي استندت عليها المدرسة الوظيفية من جهة أخرى.

ولقد أعاد رواد هذه المدرسة تأكيد المبادئ الأخلاقية والقيمية للوظيفة العامة وعارضوا الإفتراضات النظرية للوظيفة، محذرين الأكاديميين والمجتمع والدولة من التأثيرات المحذرة للمجتمع الوظيفي ومستندين في الوقت ذاته على ضرورة تطوير استراتيجيات متنوعة الأبعاد لمكافحة الفساد الإداري.[2]

وقد اعتمد هذا المنهج على المنهج القيمي أيضا في وضع بعض المفاهيم على إعتبار أن الفساد الإداري ظاهرة لا تقتصر على الممارسات الفردية بل تعتمد على أكثر من ذلك فتأخذ طابعا نظاميا يسعى لتكريس النفس والإستمرار، وليس الثقافي الذاتي مع حركة تقدم المجتمع وفقا لهذه المدرسة فإن الفساد الإداري هو " حصيلة الإتجاهات والأنماط السلوكية المتأصلة.

---

[1]- علي بقشيش، المرجع السابق، ص 31.

[2]- حاحة عبد العالي، المرجع السابق ص 52.

ليس فقط في هياكل الموظفين بل في المجال الإجتماعي ككل، وفي النمط الحضاري، وفي قلوب والعقول، المواطنين على حد سواء[1]

ومن كل ذلك نخلص إلى القول أن الفساد الإداري بصفة عامة هو ما يشوب الإدارة العمومية منها أو الخاصة من خلل في أجهزتها أو في سلوك العاملين بها، أو في القوانين التي تعمل بها.

– غير أن تحديد مفهوم الفساد الإداري يستدعي منا استكمال إستضاحه وذلك من خلال:

– تعريف إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام uncac 2003 فقد إختارت أن لا تعرف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا بل إنصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع من ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص والإختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنفوذ واساءة إستغلال الوظيفة وتبييض الأموال والكسب الغير مشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى.[2]

– أما قانون العقوبات الفرنسي ميز بين ما أسماه الفساد النشط والفساد السلبي فعرف الأول بأنه " سعي الموظف الحكومي بنشاط من أجل الحصول على هدية أو منفعة أو رشوة قبل تقديمه الخدمة" أما الفساد السلبي فقد عرفه أنه: " قبول المسؤول لهدية أو مكافأة أخرى بعد منح العقد أو تقديم الخدمة " [3]

---

[1]– علي بقشيش إشكالية الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق أليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر مرجع سابق ص 31.

[2]– عبير مصلح، النزاهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، المرجع السابق ص 16.

[3]– عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، 2011، ص 27.

وبالرغم من تعدد التعريفات حول هذا المفهوم فإن هناك إتفاقا دوليا على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه " كل عمل يتضمن سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو لجماعته."[1]

وفيما يخص تعريف الفساد في القانون الجزائري فبعد مصادقة الجزائر على الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وإتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته، وهو الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري إلى إستحداث قانون خاص بجرائم الفساد وهو قانون الوقاية من الفساد ومكافحته حيث جاء تعريف الفساد في القانون (06 ــ 01) على شاكلة ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة حيث أن المشرع الجزائري نص على تجريم مجموعة من الأفعال منها:

- استغلال النفوذ ورشوة الموظفين العموميين
- إساءة إستغلال الوظيفة وأخذ فوائد بصفة غير قانونية [2]

وعليه ومن مجمل التعاريف يمكن إتخاذ التعريف الإجرائي، بأن الفساد الإداري هو إساءة إستعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ومخالفة ما تنص عليه القواعد والقوانين والتشريعات.

الفرع الثاني: خصائص الفساد الإداري

ولتقريب الوجهة أكثر وانطلاق من أنه لكل ظاهرة خصائص ومميزات تميزها عن غيرها من الظواهر، فالفساد الإداري بوصفه تعبيرا عن إنتهاك الواجبات الوظيفية وممارسة خاطئة تعلى من شأن المتفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة ويتميز بخصائص نذكرها فيما يلي:

---

[1]- حمزة حسن الخضر الطائي، مازن لبلوراضي ، الفساد لإداري في الوظيفة العامة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011، ص 23

[2]- القانون رقم 06 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية الطبعة الأولى، المؤرخة في 20 فيفري 2006، ص 13 14.

أولا: السرية

تتضمن أعمال الفساد الإداري بالسرية بكل عام وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو الإثنين معا.

إذ تتباين الرسائل والأساليب التي يستتر الفساد الإداري بها تبعا للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالبا ما تستر فسادها بإسم المصلحة العامة وتغلفه باعتبارات أمنية، والتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليها يتعذر الكشف عنها، وإنما غايتها التزوير والتدليس والتغرير وإنتهاز الفرص والظروف الاستثنائية لتمرير فسادها بعيدا عن أنظار العاملين الصالحين، وعند محاولة الكشف عن حالات الفساد فإنه لا يتم عادة إلا التي كشف عن جزء عن الحقيقة التي يجب تعلمها أو معرفتها، ولكي تطمس معالمها وتستبعد عناصرها فإن جدلا وإختلافا يثار حولها وقد ينتهي الأمر إلى إتهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليهم أو يتظاهر الجناة بالدفاع عنهم وتبرئة ساحاتهم.[1]

ثانيا: إشتراك أكثر من طرف في الفساد

وقد يقع الفساد الإداري من شخص واحد، ولكن عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص وذلك بسبب العلاقات التبادلية للمنافع والإلتزامات بين أطراف العملية، إذ أن الفساد تعبير عن اتفاق إرادة صانع القرار والمؤثر بتكيفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولا وأخيرا.

ثالثا: سرعة الإنتشار:

يتميز الفساد الإداري بخاصية سرعة الإنتشار وخاصة عندما يكون الفساد ناتجا عن المسؤولية فتزايد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير على خطاهم طوعا أو كرها، كما أن خاصية إنتشار الفساد لا يقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة بل إن الفساد قابل للإنتقال من دولة إلى أخرى

---

[1]- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 101.

خصوصا في ظل العولمة والسوق المفتوحة، فلم تعد جرائم الفساد الإداري قاصرة على الشأن المحلي وإنما أصبحت من الجرائم عبر الوطنية.

رابعا / التخلف الإداري:

يتوافق الفساد الإداري أحيانا كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء إستغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري وغيرها من المشاكل الإدارية، مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في النظام أو الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز على العمل الجاد وخدمتهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار في الجهاز الإداري مما يؤثر ذلك على مصلحة المجتمع بأكمله [1]

ونخلص إلى الفساد الإداري مهما تعددت تعاريفه إلا أنها جاءت متفقة على سوء هذه الظاهرة التي تعمل على الحاق بالمصلحة العامة ومخالفة ما تنص عليه القواعد القوانين والتشريعات، وتعتبر هذه الظاهرة وباقية في معظم دول العالم.

المطلب الثاني: أسباب تفشي الفساد الإداري وأثاره

– تعددت الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات فالبرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني تحركه المصلحة الذاتية، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد، وهذه الأسباب تتدرج وتختلف في مجتمع لأخر فقد يكون لهذه الأسباب الأهمية الأولى في إنتشار الفساد بينما يكون في مجتمع أخر سببا ثانويا، وتؤدي إلى أضرار تمس حياة الفرد والمجتمع.

[1]-محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص 101.

الفرع الأول: أسباب تفشي الفساد الإداري

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري وتكريس كثقافة وساهمت في إنتشار ممارسته داخل المجتمعات يمكن إجمالها فيما يلي:

1ـ الأسباب المتعلقة بالموظف العام (أسباب داخلية):

1_1ـ الأسباب الشخصية:

أ ـ الأسباب الوراثية:

ويقصد بها " مجموعة الدوافع المتعلقة بالحاجات الأساسية للإنسان والقدرات العامة والقدرات العقلية الخاصة" وتتمثل الدوافع المتعلقة بالحاجات الاساسية للانسان التي لا غنى للفرد على أشباعها حتى يبقى على قيد الحياة كالحاجة إلى الأكل والشرب والمسكن و... وقد يؤدي النقص في إشباع الحاجات الفيسولوجية إلى إصابته بالقلق والتوتر والتفكير الدائم في كيفية إيجاد مصادر أخرى لإشباع النقص الأمر الذي يوقع الموظف في الفساد.

– أما القدرات العقلية العامة كالذكاء والغباء فلها تأثير على الأعمال الإدارية للموظف فإذا إنخفض ذكاء الفرد إلى الغباء والقصور العقلي فإن ذلك سيدفع الموظف إلى عدم التمييز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف.

– أما القدرات الخاصة كالقدرات اللفظية، والقدرة على الحساب، والكتابة والقدرة اليدوية والتي يحتاجها الموظف للنجاح في عمله وكلها تؤثر على سلوكه في العمل.

ب ـ العوامل المكتسبة:

يمكن إجمال العوامل أو الدوافع المكتسبة في الرغبات والحاجات التي يريد الفرد إشباعها باعتبار فردا في جماعة، فالحاجة إلى كسب الإحترام والتقدير والرغبة في التميز والظهور وتحقيق الذات، وكل هذه الحاجات تدفع الفرد وتحركه لإتخاذ موقف وسلوك

معين يسعى من ورائه إلى إشباع رغباته وإذا لم تتحقق هذه الرغبة فيدفع الفرد إلى الوقوع في الفساد الإداري.

1-2 - تراجع الوازع الديني والأخلاقي:

يمثل الدين عاملا مهما في دفع الفساد ولحد من انتشاره، بما يمثله الدين من رقيب داخلي ذاتي، فإذا ضعف الوازع الديني انحسر الضمير الأخلاقي، وسيطرت وساويس الشيطان على العبد، فاتبع شهواته، وتتبع تحقيق رغباته من غير ضابط ولا معيار، ويصبح أقرب إلى الوقوع في الجريمة لعدم وجود الرقيب على تصرفاته وسلوكياته.[1]

2- الأسباب المتعلقة بالوظيفة العامة (أسباب خارجية)

هناك العديد من أسباب الفساد الإداري مرجعها الوظيفة العامة ذاتها سنتناولها فيما يلي:

1- أسباب تنظيمية إدارية:

تتمثل الأسباب التنظيمية والإدارية في ضخامة الجهاز الإداري من خلال التوسيع والتقسيم الإداري، وزيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف الأخلاقية الإدارية

(الوظيفة العامة) شجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة وخصوصا في ظل البيروقراطية وضعف أو إنعدام الرقابة على أجهزة الحكومية[2]

---

[1]- محمد سامر دغمش، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والأثار المترتبة علم الفساد المالي، مرجع سابق ص 58.

[2]- هدار رانية، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 9، جويلية، 2006، ص 245.

إضافة إلى التهاون في معالجة حالات الفساد الإداري لأن ذلك يخلق اليأس في نفوس المواطنين مما يدفعهم إلى الإعتقاد من أنه لا سبيل للحصول على الخدمة إلا عن طريق الوساطة والرشوة.

– قدم الهياكل التنظيمية أو عدم ملائمتها لطبيعة العمل، وعدم توزيع الإختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة علمية وتضخم الجهاز بالعاطلين، وكلها تؤدي إلى عجز الجها ز الإداري من مواكبة حاجات الجمهور.

– عدم كفاءة القيادة الإدارية ونزاهتها وتصرفها بصدق وأمانة وإنتماء للصالح العام يترك بصماته على عدم إلتزام العاملين بأخلاقيات الوظيفه.[1]

تعقيد الإجراءات الإدارية وغلبة الطابع البيروقراطي في الإدارة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية والإعتماد عليها اعتمادا مطلقا بلا أي تصرف والتذرع بها لعرقلة سير العمل الإداري.

ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية حيث تنقسم الرقابة الإدارية إلى نوعين رقابة ذاتية تمارسها الأجهزة الإدارية بنفسها على نفسها عن طريق إدارات تسمى إدارات التفتيش والنوع الثاني من أليات الرقابة الإدارية تتمثل في الاجهزة الرقابية المستقلة كجهاز الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات.

عدم مواكبة سياسية لأجور للظروف الإقتصادية ومتطلبات المعيشة، حيث أن جمود وضعف سياسات الأجور والمرتبات والمكافأت وعدم مواكبتها للظروف الإقتصادية يجعلها عن توفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش الكريم للموظفين فيظطرون إلى سد حاجاتهم بطرق غير مشروعة كقبول الرشاوي والهدايا.[2]

---

[1]– فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري (1989 2007) ص 32.

[2]– محمد سامر دغمش، استراتجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجبائية والأثار المترتبة علم الفساد المالي ص 66.

2/ أسباب قانونية:

تتمثل الأسباب القانونية:

ـ عدم وجود قوانين رادعة للفساد وأن كانت مكتوبة، وإنما المقصود هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفيها.

ـ إن كثرة هذه القوانين وتعددها كوسيلة لإزالة الفساد الإداري وعدم إرتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بها يزيد من إنتشار الفساد

فضلا على أن الثغرات القانونية الناتجة عن غموض التفسيرات وعدم وضوح النصوص القانونية والإختلاف في النص القانوني من دولة لأخرى أو حتى من منطقة لأخرى، والإستثناءات القانونية تعطى الموظف فرصة التهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين مما يؤدي ذلك إلى إنتشار أليات الفساد الإداري.[1]

ـ بالإضافة إلى جهود وقصور الكثير من القوانين ونقصد هنا القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المالي والإداري سواء كان مصدرها جنائي أو إداري فقصورها وعدم تنظيمها للسلوكيات الفاسدة المستجدة يتخذ منها المحتالون والمتلاعبون والفاسدون مستغلين الفراغ أو السكوت القانوني عنها كما قد تكون هذه القوانين والتنظيمات قديمة غير مواكبة للواقع فتظل حبرا على ورق.[2]

3 / الأسباب السياسية:

تتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السياسيين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا مما يفتح أبواب المحسوبية السياسة وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد.[3]

---

(1)- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق ص 116

(2)- حاحة عبد العالي، الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مرجع سابق، ص 78

(3)- هدار رانية، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص 245

إن عدم الإستقرار السياسي يعني عدم إستقرار السياسة الإدارية، نظرا لعدم وجود خطة تنموية إدارية مستقرة، لأن الأهداف الإدارية والخطط التنموية تتغير بتغير المسؤولين السياسيين كالوزراء مثلا، والذين بمجرد تعيينهم يغيرون السياسات الإدارية رأسا على عقب مما يؤدي إلى قطيعة مع المرحلة السابقة وهذا يعيد العمل الإداري إلى الصفر نظرا لعدم استقرار الخطط والبرامج الإدارية بحيث ينعكس سلبا على الأداء والأهداف الإدارية[1].

تميز نظام الحكم بالإستبداد والديكتاتورية وغياب آليات الحكم الراشد والديمقراطية يؤدي إلى تفشي وإستحفال ظاهرة الفساد، حيث أنه هناك إجماع على نظام الحكم الذي تغيب فيه المشاركة، الشفافية والمحاسبة هو أكثر الأنظمة خصوبة لإنتشار الفساد بين أفراد المجتمع.

- ضعف أو غياب الإرادة السياسية لمعالجة حالات الفساد ومحاسبة المفسدين.

- ضعف دور المجالس التشريعية وعدم وجود معارضة حقيقية وجادة، وهو ما يقلل من فاعلية مساءلة المسؤولين ومحاسبة الفاسدين في النظام السياسي.[2]

الأسباب الإقتصادية:

من الأسباب الإقتصادية التي تساهم في إنتشار الفساد.

- تسرب الكفاءات والخبرات إلى الخارج وضعف وتدني إنتاجية المنظمة وما يترتب على ذلك من تدني نمو القطاع، حيث أن كثير من المنظمات أصبحت عبئا على الإقتصاد بسبب الخسائر المتكررة أو امتلاء المستودعات بالسلع، نتيجة لهذه الأسباب وغيرها فإن النتيجة إنخفاض معدل دوران رأس المال ــ إنخفاض مستويات الدخل ــ الكساد ــ

---

[1]- حاحة عبد العلي، المرجع السابق ص 91.

[2]- سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ومقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

قلة الإستثمارات وخاصة الأجنبية.[1]

ـــ يلعب الجانب الإقتصادي للفرد والمجتمع موحد سواء المتمثل في الفقر والعوز وتدني في مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار أو عدم ارتباطها دورا مهما في انتشار الفساد الإداري كما أن المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دورا بارزا في السيطرة على الدول النامية كي تسير في فلكها حيث أن غالبية المساعدات والمكونات المقدمة إن لم تكن جميعا ترد في النهاية لخدمة الدول المانحة لتلك المساعدات، مما يؤثر سلبا على القرار السياسي للدولة الممنوحة للمساعدة. [2]

– ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الإقتصادي، بإعتبار أنه كلما ارتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما إزداد الميل نحو الفساد وذلك لما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية وضعف عملية الرقابة والمساءلة.

– تحميل الإدارة العامة والقطاع العام بأعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة والمتسارعة، وهذا يستلزم تخويلها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة، ومن المؤسف أن يتم هذا دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحصين قياداتها ضد احتمالات الإنحراف والفساد أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة، فتحميل الإدارة العامة بأعباء تفوق طاقتها وتركها تتصرف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبة أو سياسة أو جماهيرية يعد مناخا ملائما للفساد وجوا صالحا للمفسدين.

---

[1]– محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 116.

[2]– سارة بو سعيود، مرجع سابق، ص 25.

الأسباب الإجتماعية:

تعد العوامل الاجتماعية سببا له أهميته الخاصة في نشأة الفساد الإداري وانتشاره داخل المجتمع وتؤكد بعض القيم الثقافية التقليدية السائدة في الدول النامية على فكرة العائلة الممتدة، وارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وأصدقائه وأبناء قريته التي ينتمي إليها ولذلك يتوقع منه في حالة توليه منصبا إداريا مهما في الجهاز الإداري بالدولة أن يقدم خدماته لهؤلاء الأفراد الذين تربطه بهم صلات خاصة، وتتمثل هذه الخدمات في إيجاد الوظائف وفرص التعليم والحصول على مزايا عينية وأدبية، ويصل الأمر إلى مخالفة القانون أو مبدأ تكافؤ الفرص، من أجل محاباة الأهل والأصدقاء وهو ما يطلق عليه مصطلح المحسوبية وما يترتب عليه ظهور قيم الفساد بكافة صوره في ممارسة الوظيفة العامة.[1]

حيث أن الفساد يساهم في تقسييم المجتمع إلى طبقتين، الأغنياء والفقراء وتقليص حجم الطبقة الوسطى والتي تساهم في إعطاء المجتمع أفضل الكوادر العلمية والثقافية وهي عبارة عن صمام الأمان للمجتمع وتقدمه وازدهاره وإزدياد ظاهرة الإنحلال الخلقي، حيث تصبح الرشوة، السرقة، أمرا عاديا لكثرة تناولها.[2]

– ويرى صامويل هينتنجتون hantington في دراسة أجراها بعنوان التحديث والفساد أن إنتشار الفساد يرتبط إرتباطا وثيقا بعمليات التحديث الإقتصادي والاجتماعي السريع وأضاف أن المدينة خلقت مناخا مساعدا على ظهور الفساد وإنتشاره.[3]

ووفقا للمدخل الاجتماعي فإن الأسباب والخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد

---

(1)– شادي محمد حسن، أخلاقيات الوظيفة العامة وأثرها في الحد من الفساد الإداري، دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، قيم إدارة أعمال، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2015، ص 68.

(2)– مصطفى يوسف كافي، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص 24

(3)– محمد سامر دغمش، استراتيجيات مواجهة الفساد الإداري والمالي والمواجهة الجبائية والأثار المترتبة على الفساد المالي مرجع سابق ص 75.

والقيم التنظيمية الرسمية التي تمثل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه في النهاية إلى تغليب القيم الإجتماعية (القيم الغير رسمية).[1]

وخلاصة لذلك فظاهرة الفساد معقدة ومركبة في مفهومها وأسبابها تتحكم فيها عوامل متعددة سياسية إدارية، اقتصادية، واجتماعية بإضافة أننا قد نجد هذه الظاهرة منتشرة في المؤسسات العسكرية العاملون في الجيش والشرطة والأمن مختلف مستوياتهم ورتبهم، كما أن فساد السلطة الدينية هي الأخرى قد تؤدي إلى إنتشار هذه الظاهرة إضافة إلى أن هناك فساد وفقا للقطاعات الخدمية والترفيهية كالفساد الصحي والرياضي والفني وغيرها.

الفرع الثاني: أثار الفساد الإداري

أولا / السلبية:

1ـ الأثار القانونية:

تقتصر الأثار السلبية التي يخلفها الفساد الإداري على الصعيد الإقتصادي أو الإجتماعي أو الإداري أو السياسي، وإنما للفساد أثار خطيرة على التشريعات والأنظمة القانونية ومن ذلك:

– ظهور تشريعات جديدة لا تحقق الدفع الكافي وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب وذلك لما بها من ثغرات قانونية:

– عدم جدوى وفعالية تطبيق القوانين نتيجة فساد القائميين على تنفيذها من العاملين بالأجهزة الأمنية والرقابية القضائية.

– التطبيق الإنتقائي للقانون حيث يطبق القانون على فئات دون أخرى.

– التشريعات التي تنشأ في ظل نظام سياسي فاسد، تكون تشريعات عاجزة عن مواجهة جرائم الفساد التي يرتكبها هؤلاء حيث أنها وضعت لتضع الشرعية لممارساتهم الفاسدة [2]

---

[1]– محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاقة في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 114.

[2]– محمد سامر دغمش، مرجع سابق ص 116

2 ــ الأثار السياسية:

يترتب عن الفساد أثار سلبية على النظام السياسي للدولة برمته سواء من حيث شرعية أو استقراره أو سمعته وذلك فيما يلي:

ــ يؤثر على مدى تمتع النظام الديمقراطي وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

ــ يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا للمصالح الشخصية ودون مراعاة للمصلحة العامة، حيث يفرز الفساد هنا إتحادا لا أخلاقيا بين القوى الفاسدة في السلطة ورجال الأعمال والأموال لحماية مصالح كلا منهما وسد الطريق أمام القوى النظيفة الراغبة في الإصلاح والتغيير والتطوير

- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة
- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء اللواءات.[1]

الأثار الاقتصادية:

تتمثل أهم الأثار الاقتصادية المترتبة على الفساد في الزيادة المباشرة في كلفة الخدمات العامة الأساسية ومستوى الجودة وعدد المستفيدين منها، وبشكل خاص الفئات الفقيرة والمهمشة وتأتي هذه الزيادة نتيجة لعدد من الأثار المتسلسلة لمظاهر الفساد إذ يؤثر سلبا في إستقرار البيئة الاستثمارية العامة، ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشاريع، ويحد من إمكانيات نقل التكنولوجيا والمهارات ويضعف الاثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ويؤدي إلى هروب الأموال والكفاءات واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف الذي يعد شرطا أساسيا لجلب الاستثمارات المحلية والخارجية

[1]- صليحة بوجادي، أليات مكافحة الفساد الإداري بين الفقه الاسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية علوم الأساسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2018 ص 210

وبخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشون.

كما يؤثر الفساد على الجانب الاقتصادي من خلال تغيير المعايير التي تحكم إبرام العقود اذ أن التكلفة والجودة وموعد التسليم وغيرها من المعايير المشروعة هي التي تحكم ابرام العقود في الظروف العادية، ولكن في ظل الفساد يصبح المكسب الشخصي لكبار المسؤولين عاملا مهما في ابرام العقود، ويقلل من أهمية الأخرى، كالتكلفة والجودة وموعد التسليم، وهذا يؤدي إلى اختيار المقاوليين أو الموردين أقل كفاءة وأي شراء سلع أقل جودة، كذلك يؤدي الفساد إلى إتخاذ قرارات حكومية بإعطاء الأولوية لتنفيذ مشاريع أو سلع غير ضرورية وتأجيل مشاريع أخرى ذات أهمية [1]

الأثار الإجتماعية:

إن الفساد بقدر ما يعوق التنمية سواء السياسة أو الاقتصادية يكون أثار سلبية على المساواة والعدالة الاجتماعية، فالموارد المخصصة للتنمية فيها المساعدات والقروض

الخارجية..... سرعان ما تذهب كسرائج صغيرة لكبار المسؤولين ومن يرتبط بهم على شكل تسهيلات وقروض ميسرة أو على شكل نفقات حكومية لا يمكن تبريرها إلا في الممارسات الفاسدة.

ـــ يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة ففي توزيع الدخل حيث يقلل من المقدرة على الكسب للفقراء لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والغرض كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية لإستفادة الأفراد من المناصب الحساسة من فرص التربح غير المشروع على حساب أفراد المجتمع.

ـــ تغييب معاني المحاسبة أداة فعال الناشئة عن استخدام الموقع المشغول في المسؤولية العامة لمنافع الشراء الشخصي وترسم من خلالها صورا من النجاح المزيفة.

---

[1]- عبير مصلح، النزاهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مرجع سابق، ص 34.

ـــ إن مظاهر الفساد الإداري تؤدي إلى تقليص الفرص المتاحة للعمل أو الشغل خاصة أمام الكفاءات المهنية مما يؤدي في الغالب إلى تفشي مظاهر الإنحراف والمشاكل الاجتماعية بمختلف معانيها وأبعادها ومن ذلك الفقر، والجهل، الأمراض، نقص الأمن، السرقة، الهجرة بأنواعها.[1]

الأثار الإيجابية للفساد الإداري:

قبل عقود قليلة ساد اتجاه يدافع عن الفساد وانتشاره ويبرر أنصار هذا الإتجاه أرائهم من منطلق مجموعة من الأفكار حاول gerald ecaiden اختصرها في النقاط التالية:

1_ يساعد الفساد على التوحد والإستقرار القومي ويشجع على المشاركة في الشؤون العامة ويسهم في تكوين نظام أحزاب جيد مؤتلف.

2_ يدمج الفساد الجماعات المعزولة ويخلق نوعا من الإندماج بينها، فهو بديل جديد عن العنف.

3_ يقوي المؤسسات السياسية ويرسخ النخب المحافظة، وبهذا فهو يحقق الاستقرار السياسي.

4_ يثير التنمية الاقتصادية ويحفزها لأنه يسهل الاستثمار خاصة الأجنبي.

5_ يجعل الرسميات ذات الطابع الإنساني ـــ ويزيد من الاستنجابات البيروقراطية ويقلل المحضورات ويسيع الأعمال والإجراءات العامة.

كما يعتقد أنصار هذا الفريق أن الفساد يسهم في زيادة إيرادات الموظفين من ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال الهدايا والهبات والرشاوي التي يحصلون عليها من ممارسة الفساد كما يسهم في تخفيف توتر الفئات الهامشية والأقليات المستبعدة عن السلطة.

---

[1]- سيف الدين عشيط هني، اشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسة والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري كلية العلوم السياسية والاسلام، جامعة بن يوسف الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 68، 69

ـــ باختصار فإن هذه أهم مبررات من يرون للفساد وانتشاره في أي مجتمع فوائد ومكاسب يجنيها الأفراد في المجتمع، فهم يرون أن الفساد يجعل العمليات الإدارية المعقدة ويهم في تحقيق الإستقرار السياسي ويمكن من الإستثمار الاقتصادي ويزيد من فرص الكسب العيش[1]

ونخلص إلى أن الفساد ظاهرة تغلب سلبياتها عن إيجابياتها لذا لابد من مواجهته والتصدي له والحد من إنتشار هذه الظاهرة وتفاقمها.

المطلب الثالث: مظاهر الفساد الإداري

تشير مظاهر الفساد الإداري في المجتمع الدولي بشكل عام ولكنها متواجدة في العالم العربي يتحمل خاص، وما يجعلها قوية في المجتمع العربي هو عدم وجود نص قانوني صريح وواضح يجرم هذه المظاهر من الإنتشار في الكثير من الدول العربية.

ولقد تفاقمت وتعددت هذه المظاهر بشكل واضح في الأجهزة الإدارية وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا المطلب.

أولا: الرشوة

تعني الرشوة الحصول على أموال أو أي منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف للأصول.[2]

ويقصد بالرشوة في مفهومها العام أنها " إتفاق بين شخصين يعرض أحدهما على الأخذ جعلا أو فائدة ما، فيقبلها لأداء عمل الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته أو مأموريته [3]

---

[1]- عبد الله المصواتي، الفساد الإداري نحو النظرية في علم الإجتماع الجريمة والإنحراف الإجتماعي، دراسة ميدانية، الكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 205، ص 64، 65

[2]- عبير مصلح، النزاهة الشفافية المساءلة في مواجهة الفساد، مرجع سابق، ص 24.

[3]- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 190.

و يتطلب لحدوث الرشوة وجود طرفين (الراشي والمرتشي)، وقد يتطلب الأمر طرف ثالثا وهو الوسيط بينهما، كما يمكن التمييز بين نوعين من الرشوة:

الرشوة المحلية: وهي التي تتم من خلال الدفع للمسؤولين في دولة ما مقابل خدمة داخل الدولة.

الرشوة الدولية: وهي التي تتم في إطار الصفقات التي يدخل فيما أجنبي كطرف، إذ تدفع هذه الرشوة من شركة معينة (عادة في الدول النامية) تقوم هذه الدول بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات تحتاج إليها من هذه الشركة دون غيرها.

- وقد تتنوع أسماء الرشوة وصفاتها في محاولة للتخفيف من وقعها كالهدية والتقدير والشكر.[1]
- تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحته الفساد على هاتين الصورتين:

الأولى: هي الصورة التقليدية للرشوة عندما تقع من موظف عام وطني(المادة 15) و ثانيهما الصورة المستخدمة للرشوة حيث تقع من موظف عام اجنبي أو موظف في مؤسسة دولية(المادة 16)

تتضمن المادة 15 من اتفاقية مكافحة الفساد على هاتين الصورتين

الاولى:هي الصورة التي يجرم فيها فعل كل من وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه أياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان أخر لكي يقوم الموظف بفعل أو يمتنع على القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.

أما الصورة الثانية: فهي الرشوة التي يجرم فيها سلوك الموظف نفسه وهو إلتماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لصالح

---

[1]- عبير مصلح، المرجع السابق، ص 25 26.

شخص أو كيان أخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.[1]

أسباب الرشوة: تتمحور أسباب الرشوة في مجملها على

- الدفع للحصول على منفعة حكومية.
- الدفع لتجنب التكاليف.
- الدفع للحصول على مناصب رسمية.[2]

ومهما اختلفت المسببات وتباينت الحجج والمبررات التي أدت إلى زيادة انتشار الرشوة كألية لمارسة الفساد إلا أن الحقيقة التي لا يختلف حولها الجميع هي خطورة هذه الأداة على تقدم الدول والمجتمعات نتيجة لما تخلفه من أثار ولعل أخطر تلك الأثار هو ذلك التحول الذي أحدثته في القيم والأفكار إلى درجة انقلبت فيها المفاهيم وتحولت بموجبها الرشوة إلى قاعدة عمل متعارف عليها يقتنع الأفراد من خلالها أنهم لا يمكنهم قضاء حاجاتهم دون اللجوء إليها.

ثانيا البيروقراطية:

إذ البيروقراطية من الناحية اللغوية تتكون من شقين الأول bureau وتعني المكتب والثاني gacy ويعني القوة أو السلطة وبذلك فإن البيروقراطية تدل في مجموعها على قوة المكتب أو سلطة المكتب وقد أصبحت البيروقراطية تمثل مرضا خطيرا تعاني منه أغلب الشعوب والمجتمعات نتيجة لما صاحبها من جوانب سلبية كالتعقيد والمركزية والإلتزام الحرفي بالنصوص القانونية وعدم المرونة والبطىء في إتخاذ القرارات المختلفة ناهيك عن سوء تسيير القيادات العليا وعدم تحملهم للمسؤولية وانغماسهم في اللهف وراء تحقيق مصالحهم الشخصية بعيدا عن المصلحة الوطنية فهي تصور لنا عالما مملوءا بالأوراق والتعطيلات المقصودة والعفوية وأحيانا بالطغيان والإستبداد من لدن بعض المسؤولين

---

[1]- حمزة حسن خضر الطائي، مازن ليورافي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، المرجع السابق ص 105.

[2]- محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص 192.

وتقاعسهم في أداء واجباتهم الوظيفية في أسرع فترة زمنية وأحسن إبداع، وجودة عالية وبأقل تكلفة مادية.

ـــ ورغم ما يعرف العالم من تطورات تكنولوجية، تحولات عالمية إلا أن الأساليب البيروقراطية قد أحكمت سيطرتها على مستوى جميع الأجهزة والقطاعات الربحية والخدماتية والمؤسسات السياسية، الاقتصادية والثقافية والإجتماعية في العديد من بلدان العالم متى صارت ظاهرة عامة يدفع ثمنها مواطن البسيط الذي يبقى يأمل في حياة أفضل وهذا يتطلب ضرورة إستخدام تلك التكنولوجيا الحديثة والتوجه نحو تطبيق نموذج الإدارة الإلكترونية من أجل القضاء على عالم الأوراق والعمل على مواجهة تلك الأساليب البيروقراطية بالتقليل من أثارها السلبية.[1]

ثالثا: الإختلاس:

عرف البعض أنه (تحويل الشيء عن وجهته إضافة إلى ملك حائزه، فهو يتحقق بكل فعل يضيف به الجاني الشيء المسلم إليه إلى ملكه بتغيير حيازته ناقصة إلى حيازة شبه التملك.

ـــ ويعرف أيضا أنه " عبث الموظف العام بما أؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية ويطلق عليه أحيانا (الغلول) وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء"[2]

---

(1)- عنترة بن مرزوق، معضلة الفساد واشكالية الحكم الرشيد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2013، ص 61.

(2)- خالد بن عبد الرحمان بن حسين بن عمر أل الشيخ، الفساد الإداري، أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي " دراسة تطبيقية على المدانيين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، تخصص علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 30 31

ـــ ويعد الإختلاس أحد أهم جرائم الفساد بالنظر للأثار السلبية المالية الناتجة عنها حيث تمثل إهدار الأموال وممتلكات الدولة التي هي في ذات الوقت ملك المجتمع كما تكمن خطورتها في أنها تشكل ضربا من ضروب خيانة الأمانة للموظف التي أودعت إليه من حيث توليه الوظيفة وضرورة الحفاظ على الأموال والممتلكات التي يضع يده عليها بحكم هذه الوظيفة.[1]

وتعتبر حقيقة جريمة الإختلاس أنها لا تقع إلا من الموظف العام الذي يكون مختصا بمقتضى القوانين أو الأنظمة بجباية المال سواء كان هذا المال عقارا أم منقولا نقدا أم الأشياء أخوى للدولة أم لأحد الأشخاص فهي تشمل أي شيء ذا قيمة قد يوجد بين يدي الموظف بسبب وظيفته.[2]

و من أمثلة إختلاس المال العام قضية سرقة الأموال والممتلكات العامة الواقعة تحت سيطرة الشخص المسؤول الفاسد عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية والحصول على بعض الممتلكات العامة.[3]

وقد جاءت في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في مادتها 17 اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل أخر من قبل موظف عمومي.

" تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم قيام موظف عمومي عمدا لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان أخر باختلاس أو تجديد أي ممتلكات أو أوراق أو أموال مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل أخر.[4]

---

(1)- حمزة حسن المظر الطافي، ، مازن ليوراضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مرجع سابق ص 109

(2)- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، 213.

(3)- عبير مصلح، النزاهة الشفافية المساءلة في مواجهة الفساد، مرجع سابق، ص 24

(4)- حمزة حسن خضر الطائي مازن ليورافي، مرجع سابق، ص 105.

ومن أمثلة اختلاس المال العام قضية سرقة الأموال والممتلكات العامة الواقعة تحت سيطرة الشخص المسؤول الفاسد عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية والحصول على بعض الممتلكات العامة.[1]

رابعا: استغلال النفوذ:

يعتبر إستغلال النفوذ من أخطر مظاهر الفساد الإداري، وهو لا يختلف كثيرا من الرشوة بصورتها الإيجابية والسلبية:

ويسمى أيضا بالإستغلال الوظيفي ويقصد به الإستفادة من السلطة الحصول على منفعة خاصة" وكما يعرف كذلك أنه " السعي لدى السلطات العامة لتحقيق منافع أو الوصول إلى غايات لا تقع في دائرة أعمال صاحب النفوذ"

ويظهر إستغلال الموظف لنفوذه الوظيفي في الحلات التي يقوم بها الموظف الحكومي بإستخدام سلطته لتحقيق هدف أخر غير المصلحة العامة.

ومن أهم مظاهر إستغلال النفوذ الوظيفي:

أ / **المحسوبية:** وهي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الموظف دون أن يكونوا مستحقين لها.

ب / **المحاباة:** وهي تفضيل جهة على جهة أخرى في الخدمة بغير وجه حتى الحصول على مصالح معينة.....

ج / **الوساطة:** أي التدخل لصالح فرد أو جهة أخرى ينتمي إليها الموظف دون أن يكونوا مستحقين لها.

وتعتبر المحسوبية والوساطة من أسوأ أنواع الفساد الإداري في شغل الوظائف العامة حيث يؤدي إستخدامها إلى اقتران الوظيفة بالأشخاص لا بكفاءاتهم وقدراتهم.

---

[1]- عبير مصلح، النزاهة الشفافية المساءة في مواجهة الفساد، مرجع سابق ص 24

ـ ومثال على ذلك تعيين شخص في منصب لأسباب تتعلق بالقرابة أو الإئتماء الحزبي دون أن يكون كفئ بذلك.

خامسا / الإتجار بالوظيفة:

وذلك من خلال تسخير الموظف العام إستخدام الأدوات وأشياء الخاصة بنية الإنتفاع الأغراض الشخصية وتكون متاجرة بعض الموظفين بالوظيفة العامة على حساب الصالح العام والكسب والربح من ورائها مستغلا موقعه الوظيفي بدلا من المحافظة على أموال وممتلكات الإدارة ومن صورها:

- قبول الموظف العام الهدية أو العطية عن المشتريين أو المصدرين أو المستوردين وذلك لتسهيل بعض الأمور لهم دون علم المسؤول في الإدارة.
- تزوير الموظف لمستندات رسمية بهدف الحصول على كسب مادي.
- قيام بعض الموظفين المسؤولين من منح التراخيص بممارسة نشاطات معينة بإستغلال وضعهم الوظيفي في ممارسة نشاط غير مصرح به قانونا بجانب عملهم.

سادسا / غسل الأموال (تبييض الأموال):

وهي العملية التي تتم بموجبها تدوير الأرباح المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة لتمكينها من الدخول بشكل مشروع داخل النظام المالي العالمي، بحيث يصبح من الصعب التعرف عن المصدر الأصلي لهذه الأموال وما ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة)

- تتبع المنظمات الإجرامية أو القائمون عليها في عملية غسل الأموال أساليب تتلخص في محاولة ضخ الأموال الغير مشروعة في مؤسسات القطاع المالي الرسمي أو عن طريق اخفاء الاموال غير مشروعة عن طريق خلطها بالاموال المتحصل عليها من مصادر مشروعة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنطباع العام بخصوص جرائم غسل الأموال وأحكامها قد جاء ضمن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات ولهذا نجد أن موضع النص دوليا على قواعد مكافحة غسل الأموال وأحكامها قد جاء ضمن

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات ويعود ذلك إلى أن أنشطة المخدرات هي التي أوجدت الوعاء الأكبر للأموال القذرة.[1]

– ويعد تعريف دليل اللجنة الأوروبية لغسل الأموال الصادر عام 1990 لأكثر شمولا وتحديد العناصر غسل الأموال من بين التعريفات الأخرى التي تضمنتها عدد من التشريعات الوطنية والوثائق الدولية وفقا للدليل المذكور فإن غسل الأموال يعني " عملية تحويل الأموال مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الإحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم"[2]

سابعا: التزوير:

هو تغيير الحقيقة ماديا أو معنويا بقصد الغش في سند أو وثيقة من شأنه إحداث ضرر ويمثل التزوير في المحررات الرسمية إعتداءا غير مباشر على سلطة الدولة، والإدارة، والمنشأة التي يعبر عنها هذا النوع من المحررات، فقد يحدث التزوير في أوراق توثيق أحد العقود، أو في محاضر الجلسات أو الحكم، أو يحدث في كشوف الترقيات والمرتبات والمكافأت والحوافز وغيرها.[3]

إذن التزوير جريمة مالية تجارية تتضمن قيام الموظف المسؤول بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوثائق التي إئتمنها عليه رؤساء الإدارة قصد تحقيق منفعة خاصة.

– ويمكن الإشارة إلى بعض مظاهر الفساد الأخرى وهي أقل خطورة وهي التي يتجاوز فيها الموظف القانون وسلطانه الممنوحة له يمكن ذكرها فيما يلي:

1/ التسيب الوظيفي:

يعد التسيب الوظيفي أحد أهم صور الفساد المنتشرة في العديد من بلدان العالم ويقصد به إهمال الموظف للواجبات المنوطة والمنصوص عليها في القوانين واللوائح

---

(1)– عبير مصلح، المرجع السابق، ص 26.

(2)– نواف سالم كنعان، مرجع سابق، ص 108.

(3)– محمد سامر دغمش، إستراتيجيات مكافحة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والأثار المرتبة، الفساد المالي والإداري، مرجع السابق، ص 108.

والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل.[1]

ويعرف أيضا أنه الإهمال الجسيم بأداء الوظيفة ويقصد بذلك تراخي الموظف في القيام بالواجبات التي تفرضها عليه واجبات وظيفته على الوجه المقرر قانونا "

و يظهر الإهمال في أداء الوظيفة المنوطة به على مقتضى لأوضاع المقررة في القانون أو التعليمات أو الأنظمة أو الأوامر، أو يتقاعس على أعمال كلفه به رؤسائه أو عدم الإكتراث بتنفيذها أو رعونته عند تنفيذها.

كما يعد من قبيل الإهمال الجسيم الموظف في العمل القانوني المناط به على نحو معيب يجعله مشوبا بالبطلان أو الإنعدام أو مباشرته خلافا للأوضاع المقررة في القانون أو التأخير في انجازه وذلك لعدم أداء العمل في الوقت المحدد له لتحقيق الغاية منه"[2]

2 / عدم الإلتزام بطاعة الرؤساء:

ويعتبر واجب الطاعة من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الموظف لأن طاعة الرؤساء هي التي تحقق وحدة الجهاز الإداري الذي يقوم على التدرج الوظيفي، كما أن طاعة الرؤساء هي التي تحقق وحدة الجهاز الاداري الذي يقوم على التدرج الوظيفي، كما ان طاعة الرؤساء تلزم المرؤوس بتنفيذ أوامر رؤسائه وتلزمه باحترامهم بالقدر الذي يسود بين الرئيس والمرؤوس.

ـــ وطاعة الرؤساء هي الركيزة الأساسية في كل نظام إداري حيث يتوقف مدى نجاح التنظيم الإداري على كيفية تلقي الأوامر وكيفية تنفيذها، فلواجب الطاعة أثر بالغ في نجاح التنظيم ولإخلال به يؤدي أي فشل السلطة الإدارية في تحقيق مهامها فيختل نظام الإدارة ويعطل المرفق العام.[3]

---

[1]- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية، مرجع سابق، ص 166

[2]- حمزة حسن خضر الطاي مازن ليورافي، الفساد الإداري في الوظفية العامة، مرجع سابق، ص 89.

[3]- محمود محمد معابرة، مرجع سابق ص 129

3/ إفشاء أسرار الوظيفة العامة:

حيث تحدث عادة عندما يقوم الموظف بعدم المحافظة على أسرار الوظيفة التي تعتبر أحد المبادئ الأساسية في العمل وتقديمها لبعض الجهات من أجل إستغلالها في تحقيق مصالحها ومن الأمثلة على ذلك إفشاء بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بالمناقصات أو الصفقات التي تعرضها المنظمة التي يعمل بها.[1]

وتخلص إلى نتيجة مفادها أن الفساد هو إساءة إستعمال السلطة العمومية لأجل تحقيق مكاسب شخصية وهو بصورة عامة وشاملة ذلك الفعل والممارسة المخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية السامية الموافقة للصلاح والإصلاح.

وعلى أي حال فإن الفساد يغير طبيعته وشكله إستجابة للعوامل الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة المتغيرة وكما تؤثر تلك العوامل في الفساد فإنه كذلك يؤثر فيها.

وعلى هذا الأساس فإذا استغلال الوظيفة أو الفساد بأشكاله المتعددة (جريمة الرشوة والإختلاس وإستغلال الوظيفة تعد جريمة يعاقب عليها القانون لكونها القيام بفعل ضد المصلحة العامة ويعرض نزاهة الوظيفة العامة للخطر بإعتبارها الأداة التي تنفذ من خلالها الدولة سياستها.

كما أن للظاهرة أثار وأخطار تهدد استقرار المجتمعات وأمنها وتغوص داخل مؤسساتها الإقتصادية والأنظمة المالية وبنيتها السياسية والإدارية والإجتماعية والثقافية وتعكس بالسلب على القيم الأخلاقية وزعزعت الثقة العامة.

ومنه صار من الضرورة على المجتمع الدولي أن يفكر في وضع السياسات والبرامج وإتخاذ التدابير الأليات للحد من هذه الظاهرة واستفحالها.

---

[1]- عنترة بن مرزون، معضلة الفساد وأشكالية لكل الرشيد في الجزائر، مرجع سابق، ص 65.

خلاصة الفصل الاول:

يعتبر الفساد الاداري ظاهرة خطيرة تؤثر على مصداقية الدولة وتطيح بجهازها الاداري، فهو بمثابة وباء حقيقي اذ ان الفساد الاداري من اخطر انواع الفساد، كونه مرتبط بالدارة التي هي همزة وصل بين الفرد ومصالحه وهو سلوك ينحرف عن الواجبات الاساسية للعمل، ويتميز بخصائص منها:السرية، سرعة الانتشار، التخلف الاداري، اشتراك اكثر من طرف فيه.... الخ ويأتي على عدة اشكال منها الرشوة والاختلاس والمحسوبية والتسيب إلى غيرها من المظاهر وهذا مايؤثر سلبا على الجهاز الاداري وجهود التنمية

ولهذا كان لزما على اجهزة الدولة تبني الادارة الاكترونية، كضرورة لمواكبة عصر ثورة تكنولوجيا والمعلومات، وهي ليست فقط الوسائل التكنولوجية الحديثة، انما هي منظومة ادارية متكاملة لها خصائص واهداف تسعى إلى تفعيل العمل الاداري بتحقيق سرعة الاداء، وتبسيط الاجراءات، والاستجابة للمتغيرات من خلال الاستغلال الامثل للامكانيات البشرية والتكنولوجيا، والتقليل من التعامل الورقي التقليدي وو بالتالي تخفيض الاخطاء والمخالفات نظرا لسهولة النظام الاكتروني ودقته، وكذا لمعالجة القصور التي تعاني منه الادارة التقليدية، التي اصبحت حقلا خصبا للفساد الاداري، ولكي نجسد هذا الانتقال، لابد من توفر متطلبات منها ماهي ارادة سياسية ومنها ماهي تقنية ومنها ماهي كوادر بشرية مدربة مع اعداد خطة محكمة وتنظيم مناسب لهذه القفزة.

الفصل الثانـي

أثر الإدارة الإلكترونية على الحد من الفساد الإداري

الفصل الثاني

أثر الإدارة الإلكترونية على الحد من الفساد الإداري

لقد أبانت الإدارة الإلكترونية على أنها أسلوب حديث يتماشى ومستجدات العصر، إذ تساهم هذه الأخيرة في تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والعمل على مواكبة التحديات التي تواجه الإدارة في ظل المتطلبات المتزايدة للمرتفقي وقاصدي المرافق العامة من من أجل الحصول على الخدمات التي تقدمها، ولهذا بات لزاما على تجسيد أليات الخدمة الإلكترونية والرقابة والتوقيع الإلكتروني من أجل التقليل من الفساد الإداري.

مما تقدم سنتطرق في هذا الفصل إلى أثر أو الدور الجلي الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في التقليل من مظاهر الفساد من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الخدمة الإلكترونية كألية لمكافحة الفساد الإداري.

المبحث الثاني: المساءلة الشفافية الرقابة والتوقيع الإلكتروني كأليات أخرى لمكافحة الفساد الإداري.

المبحث الأول

الخدمات الإلكترونية كأسلوب لمكافحة الفساد الإداري

تعتبر الخدمات الإلكترونية من أهم الإستراتيجيات المتبعة ما قبل الدولة من أجل تحسين الخدمة العمومية وتقريب المواطن من الإدارة، والتي تعتبر كمدخل حديث في تقديم الخدمات في ظل التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، ونتيجة لهذا التحول قامت الجزائر على غرار دول العالم خاصة المتقدمة منها في هذا المجال يبذل جهود معتبرة وتسخير الإمكانيات المتاحة لتقديم الخدمات بطريقة إلكترونية وذلك لتحسين من نوعية الخدمة العمومية المقدمة من قبل الجماعات المحلية والقضاء على مظاهر الفساد الإداري وإضفاء الشفافية والقضاء على البيروقراطية في العمل.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الخدمة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، من خلال:

المطلب الأول: مفهوم الخدمة الإلكترونية.

المطلب الثاني: الخدمة الإلكترونية لتطوير المرفق العام.

المطلب الثالث: الخدمة الإلكترونية لتفعيل المشاركة.

المطلب الأول: مفهوم الخدمة الإلكترونية

إن نظام الإدارة التقليدي الذي تعمل للإدارة العامة من خلاله والذي تعود عليه المواطن وألفته قطاعات الاعمال على مر السنين هذا النظام الإداري أصبح من مخلفات الماضي غير قادر على مواكبة التطور ودخول عصر المعلوماتية، فظهر ما يسمى بالخدمة الإلكترونية والتي استخدمها الباحثون والممارسون بشكل متزايد بداية من عام 2000 وقد تعددت التعاريف حول مفهوم خدمة الإلكترونية إلا أنها تتمحور جميعها على أنها الخدمة التي تقدم من خلال الوسائط الإلكترونية.

تعريف الخدمة الإلكترونية:

هناك من يعرف الخدمة الإلكترونية أنها " الأعمال التي تقدم من خلال الإتصال الإلكتروني بين مقدم الخدمة والمستفيد منها "

كما يعرفها oda scupolo بأنها الخدمات التي يتم تقديمها أو توفيرها أو إستهلاكها من خلال إستخدام شبكات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مثل الأنظمة القائمة على الأنترنت.

وتشمل الخدمات الإلكترونية أنواعا مختلفة منها أنظمة التوصيل وتكنولوجيا المعلومات ومنهجيات وتطبيقات الخدمات عبر الأنترنت التي توفرها الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، والسوق الإلكترونية والتمويل الإلكتروني على سبيل المثال لا الحصر "[1]

وكما تعرف أيضا أنها: " عبارة عن أفعال وجهود وأداء ينتقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات ويشمل خدمات البيع وخدمة العملاء وخدمات التوصيل.

وعرفت أيضا أنها " تقديم الخدمات على الشبكات الإلكترونية مثل الأنترنت والتي تقدم من قبل المنظمات الخدمية والإنتاجية، ويعتمد نجاح هذه المتطلبات على جودة الخدمات المقدمة من قبلهم [2]

كما عرفت أيضا أنها " عملية لنقل الوثائق بشكل إلكتروني إلى العنوان الإلكتروني للزبون بهدف تقديم خدمة معينة"

---

[1]- يريبكو نصيرة، الخدمات الالكترونية الحكومية كأداة فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، إقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، ديسمبر، 2017 ص 272.

[2]- علي محمد العضايلة، نهى خالد لمحارب، أثر تطبيق معايير جودة الخدمات الإلكترونية وأثرها على رضا طالبات جامعة الأميرة نورة بالمملكة العربية السعودية، دراسة حالة، المجلة الأردنية في إدارة لأعمال، المجلد 13، العدد 3، 2017 ص 310

بينما عرفت الخدمات ذاتها من طرف القانون التوجيهي الأوروبي المتعلق برسوم القيمة المضافة المرتبطة بالخدمة الإلكترونية حيث يعتبر هذا القانون الخدمات الإلكترونية تظم كل الخدمات المتعلقة بالنشاطات التالية:

- توفير وإيواء المواقع المعلوماتية وصيانة البرامج والتجهيزات عن بعد.
- توفير الصور النصوص والمعلومات بالإضافة إلى قواعد البيانات.
- توفير الخدمات المتعلقة بالتعليم عن بعد.
- توفير النشاطات السياسية، الثقافية، الرياضية، العلمية والترفيهية.
- كما جاء في تعريف مراكز البحث النمساويةARC في تقريرلها حول تطور سوق خدمات المعلومات الإلكترونية بالنمسا الخدمات الإلكترونية انها " جملة من الخدمات المقدمة عبر الوسائط الإلكترونية على الخط أو خارجه"

وهو يؤدي إلى القول بأن الخدمات الإلكترونية تضم في مضمونها كل التسهيلات والعمليات التي من شأنها تقديم فائدة ومنفعة معينة إلى الزبون والتي تقدم باعتماد وسائل إلكترونية مثل الحواسيب وشبكات الإتصال الإلكترونية، بمستويات مختلفة من التغطية الجغرافية.[1]

- وقد عرفت الخدمات الإلكترونية في القوانين الفرنسية على أنها " كل نظام للمعلومات يسمح للمداريين عن طريق إلكتروني بالقيام بالشكليات والإجراءات الإدارية "

وهي تسمح بتجاوز نقائص الخدمات العمومية التقليدية كونها تقدم في كل الأوقات بغض النظر عن مواقيت العمل الرسمية، وكذا تسمح بتفادي التنقلات للحصول عليها.

---

[1]- غانم نذير، الخدمات الإلكترونية بالمكتبات الجامعية، دراسة ميدانية، بمؤسسات التعليم العالي بمدينة قسنطينة. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات، قسم علم المكتسبات، كلية علوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 179 180

كما تسمح بربح الوقت والجهد كذلك، وبهذا الشكل يضاف هذا النوع من أنماط تقديم الخدمات إلى الأنماط التقليدية (الشبابيك، الهاتف.....) ويمكننا توضيح مميزات وخصائص الخدمات الإلكترونية فيما يلي:

1_ تقليص نقائص الخدمات العمومية التقليدية، كون الخدمات الإلكترونية متوفرة 24/ 24، 7/7 وبالتالي ربح الوقت لعدم الحاجة إلى التنقل للحصول في بعض الاحيان على معلومات بسيطة بسبب امكانية اخذ موعد للحصول على خدمة ما أو الإستفسار عن طريق الهاتف أو الأنترنت.

2_ تسمح الخدمات الإلكترونية بالحصول على خدمات ذات جودة أفضل مقارنة بالخدمات التقليدية وذلك نتيجة لتقليص أخطاء حجز المعلومات وإعادة حجزها، نتيجة لإمكانية ملئ الإستمارات من طرف الشخص المعني عن بعد وبالتالي تفادي الأخطاء الناتجة عن إعادة الحجز من طرف موظفي الإدارة المعينة.

3_ تسمح الخدمات الإلكترونية كذلك بتبسيط الإجراءات وتسهيلها وذلك بإعادة تصميم الإجراءات الإدارية وتحسينها من خلال التقليص من مراحل الحصول على الخدمة أو الفترة اللازمة لذلك أو تقليص الوثائق المكونة لها ثم تجريدها ماديا وتوفيرها على الخط.

4_ لإن إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والإدارات العمومية يؤثر على الخدمات العمومية مثلما يؤثر على التنظيم الداخلي لها، تعد الخدمات الإلكترونية نتاج هذا التأثير وهي في قلب مراحل تطوير مشاريع الإدارة الإلكترونية.[1]

[1]- نوفل حديد، حنان كريبط، الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة تقييمية للخدمات الإلكترونية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، العدد 06، 2017 ص 125.

كما تتميز الخدمات الإلكترونية بخصائص أخرى تتمثل في:

- تحقيق العدالة والشفافية في الحصول على الخدمة.
- الوصول إلى المناطق الريفية والنائية وتقديم مختلف الخدمات لهم، دون تكبد عناء السفر والتكاليف المالية.
- التخفيف من البيروقراطية والروتين.[1]
- وتعد الخدمات الإلكترونية من الخدمات الجديدة في مكافحة الفساد الإداري ويتمثل دورها في التقليل من الروتين والبيروقراطية في العمل ومحاولة تقليص الإجراءات وتفعيل صور الرقابة الإدارية على مصدر القرار ومنفذه على حد سواء ذلك أن الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية لا يمكن ان ينجح اذا لم يتم اصلاح النظام الاداري التقليدي أولا سيما ان هذا النظام هو عمود الادارة الاكترونية ، خصوصا في مراحل تطبيقها الأولية وعلى الفترة الزمنية القريبة.

ويقصد بها أن يتصرف كلا من أطراف المعاملات الإلكترونية بطريقة مكشوفة وهذا منطقي لأنه في ظل الإدارة الإلكترونية يتم توحيد سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع وإجراءات واضحة لكيفية صنع القرار وبذلك يوجد إتصال مباشر بين أصحاب المصلحة والمسؤوليين وبجانب ذلك يوجد توحيد خطوات تنفيذ الخدمة بمعنى أن هناك أسلوب موحد التعامل مع كل من يرغب في الحصول على خدمات هذه الإدارة

حيث أن الشخص الذي يرغب في قضاء طلبه من جهة الإدارة الإلكترونية فإنه يجب عليه إتباع إجراءات محددة منصوص عليها، وبالتالي لا يمكن لأي متعامل أخر إختصار هذه الإجراءات أو ترك مرحلة من مراحلها، فالجميع متساوون في اتباع هذه الإجراءات وبذلك فإن الإدارة الإلكترونية أداة هامة لمحاربة الفساد الإداري مما يؤدي إلى القضاء على الرشوة والمحسوبية والوساطة وفي ظل هذه الشفافية تنتشر روح الديمقراطية

[1]- نافع زينب، مجيد شعباني، الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر نحو إرساء الحكومة الإلكترونية، مجلة أبحاث إقتصادية إدارية، المجلد 14، العدد 05، السنة 2020، ص 127

الإدارية التي تساهم في تطوير العلاقة بين إدارة الدولة من ناحية ومن صاحب المصلحة والدولة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى عدم وجود ملفات وثائق إدارية مملوكة للادارة تمنع أي جهة من الإطلاع عليها بحجة أنها سرية حيث أن المعلومات في متناول الجميع تمكن كل صاحب مصلحة الوصول لها.[1]

المطلب الثاني: الخدمة الإلكترونية في تطوير المرفق العام

كرس في العديد من الدول الإستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كبديل لإصلاح وظائف وأنشطة القطاع العام لذلك تقوم العديد من الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية بتجسيد عدة مشاريع في مجال عصرنة المرفق العام بإستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة من تحسين الخدمة العمومية وجعلها تتميز بالشفافية والفعالية وتمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية.

الفرع الأول: مفهوم المرفق العام:

يستعمل إصطلاح المرفق العام بمعنين أولها عضوي أو شكلي ووفقا له يعرف المرفق العام بأنه المشروع أو الهيئة (الجهاز الإداري) التي تقوم على نشاط بهدف إلى إشباع حاجات ذات نفع عام ومن أمثلة المرفق العام بالمعنى العضوى: الجامعات والمستشفيات....) أماكن المعنى الثاني للمرفق العام فهو مادي ونقصد به النشاط الهيئة أو الإدارة العامة لتحقيق خدمة عامة ومن أمثلة المرفق المادي التعليم والصحة.

ومن بين التعريفات المهمة للمرفق العام نجد التعريف الذي قدمه العميد " هوريو": ركز على المعيار العضوي فاستلزم وجود منظمة عامة تستخدم سلطتها لتكفل تقديم خدمة للجمهور بإنتظام وإطراد " أما الفقيه يجي lion guguit فيعرف المرفق العام بأنه " كل نشاط يتختم على الحكام القيام به وتنظيمية ومراقبته لأن تنفيذ هذا النشاط أمر لا غنى عنه

---

[1]- الهاشمي مزود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الثقافية الإدارية ومكافحة الفساد المالي والإداري، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 31، عدد 04، ماما، ص 188 189ز

لتحقيق وتنمية التضامن الإجتماعي وأنه بهذا الشكل لا يمكن تحقيقه كاملا إلا بتدخل القوة الحاكمة"[1]

وفي تعريف أخر للمرافق العامة هي " أجهزة حكومية تقوم بأنشطة لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع، وتخضع لنظام قانوني غير مألوف في القانون العادي المطبق على الأفراد" وعرفت أيضا بأنها " الهيئات الإدارية العامة التي يتم من خلالها القيام بنشاط إداري بهدف تحقيق المصلحة العامة في المجتمع التي تتمثل في تقديم خدمات يحتاجها الجمهور، وتختلف هذه الخدمات بإختلاف الخدمات التي يحتاجها الأفراد في منطقة معينة مثل المستشفيات والجامعات.

الفرع الثاني: أثر الخدمة الإلكترونية في تطوير المرفق العام

تعتبر الخدمة العمومية بنمطها الإلكتروني الحديث التوجه بفرض أحد أهم الأليات التي يعمل من خلالها نموذج الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري وتتمثل هذه الأليات فيما يلي:

1_ 1 ــ سير المرافق العامة بصورة دائمة ومنتظمة:

يساعد نظام الإدارة الإلكترونية على سير المرافق العامة بصورة دائمة ومنتظمة، فتقديم الخدمات من المرفق العام وفقا لنظام إلكتروني محد مسبق من قبل السلطة الإدارية في المرفق العام دون تدخل من الموظفين يخفف من مدة إضطراب الموظفين.

فالمواطن يستطيع الحصول على خدمات المرفق العام في أي وقت يشاء بمجرد الدخول إلى شبكة المعلومات المتعلقة بخدمات المرفق العام دون إشتراط وجود موظف في وقت الحصول على الخدمة كما أن النظام الإلكتروني يساعد المرفق على تقديم ضمانة

---

[1]- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على الإدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 3 2007 ص 64 66

على نحو 24 ساعة يوميا مما يعني إنتظام المرفق العام في تقديم خدماته بصورة منتظمة دون إنقطاع.[1]

ـــ ويعد هذا المبدأ من صنع القضاء الإداري الفرنسي الذي ابتدعه لكي يكفل سير المرفق العام في أداء خدماته دون إنقطاع.[2]

2_ قابلية المرفق العام للتعديل والتغيير:

إن نظام الإدارة الإلكترونية يساعد على مواكبة المرافق العامة للتغيرات المستمرة التي يشهدها عصر التكنولوجيا في الوقت الحالي، فيسمح للسلطة، الإدارية المسؤولة عن إدارة المرفق العام أن تغير طريقة الإدارة من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني، وذلك بغض النظر عن طريقة الإدارة المتبعة في إدارة المرفق العام سواء بإدارة مباشرة تتولاها السلطة الإدارية المسؤولية عن إدارة المرفق العام أو بطريقة إدارة غير مباشرة تتم عن طريق الملتزم في عقد الإمتياز، أي أن هذا المبدأ من أهم المبادئ الحاكم للمرافق العامة لأنه يساعد على إنتقال المرفق العام من نظام الإدارة اليدوي إلى نظام الإدارة الإلكتروني، فهذا التحول يحقق تطوير المرافق العامة ويساعد على تطوير الموظفين في المرافق العامة.[3]

3_ القضاء على بيروقراطية العمل الإداري:

بفضل الإدارة الإلكترونية يتم التخلص من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي تعذب أصحاب المصالح، كما تقضي على كمية النماذج الورقية المتداولة وعلى المستندات والتوقيعات المطلوبة لإستفاءها كما أنها تقضي على التحيز في المعاملات بين المنتفعين بالخدمات العامة من خلال إتباع إجراءات محددة من خلال نظام الإدارة الإلكترونية.[4]

---

(1)- علي بن موسى على فقيهي، المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة وعلاقتها بالإدارة الإلكترونية في النظام السعودي، المجلد 9، العدد 36، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية لبنات بالإسكندرية، ص 197.

(2)- حماد مختار، المرجع السابق، ص 71.

(3)- علي بن موسى علي فقيهي، المرجع السابق ص 201.

(4)- جرمولي مليكة، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة العناد الإداري، الحوار الفكري، ص 649

ولاشك أن الأخذ بفكرة الإدارة الإلكترونية سوف يؤدي إلى تسهيل إجراءات المعاملات الحكومية من على شبكة الأنترنت وبصورة تضبط العلاقة بين الجمهور والمواطنين، ولكن بشرط أن تكون هناك رقابة إدارية فعالة تعمل على إلتزام الموظف بأداء واجباته بدقة وأمانة وإحترام الجمهور الذي ما وجدت الوظيفة العامة إلا لخدمته وتحقيق أماله والإستجابة لتطلعاته [1]

4_ مساواة المنتفعين بخدمات المرفق العام:

يتأثر مبدأ مساواة المنتفعين بخدمات المرفق العام بنظام الإدارة الإلكترونية بصورة واضحة حيث يحقق نظام الإدارة الإلكترونية المساواة الحقيقية بين المنتفعين بخدمات المرافق العامة فكل مواطن تتوفر فيه شروط الانتفاع بخدمات المرفق العام سيعامل على قدم المساواة مع غيره من الأفراد دون وجود أي نوع من ا التمييز، فالأشخاص الذين يتعاملون مع الإدارة الإلكترونية تحقق كم الاستفادة القصوة من خلال خدمات هذه الإدارة، وأولى هذه الخدمات أن هناك أسلوب موحد للتعامل مع كل من يرغب في الحصول على الخدمة، وذلك من خلال الإجراءات الإلكترونية التي يجب على جميع الراغبين في الحصول على الخدمة القيام بها للحصول عليها.

بالإضافة إلى ذلك فإن فكرة الإدارة الإلكترونية تجعل من الصعب التعسف في استخدام السلطة من قبل الموظفين وبالتالي تطبيق المساواة بشكل يتميز بالنزاهة والشفافية.[2]

---

[1]- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مرجع سابق، ص 76.

[2]- علي بن موسى علي فقيهي، المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة وعلاقاتها بالإدارة الإلكترونية في النظام السعودي مرجع سابق ص 206.

5_ الإعتماد على موظفين ذات نوعية متخصصة:

الموظفون في الحكومات الإلكترونية خصائصهم تختلف تماما، حيث يطلب فيهم مؤهلات وخبرات علمية في مجال تقنية المعلومات.

وبفضل الإدارة الإلكترونية سيتم إستقطاب وإختيار الموظفين بطريقة محايدة تقوم على أساس الكفاءة والخبرة دون إعتبارات شخصية. وبتوظيف المختصين بهذه الطريقة سيقلل من الفساد الإداري، وإستهتار بعض الموظفين في عملهم لأن التوظيف يشترط الكفاءة بل ويمكن حتى الدولة من القضاء على الفساد في المجتمع من خلال توظيف الأشخاص المعروف عنهم إختراقهم لإنظمة المعلومات وهذا بإستقطابهم وجعلهم يخدمون المصلحة العامة. كما أن توظيف الأشخاص ذوي التخصص الدقيق يقلل من التوظيف على أساس الولاءات العشائرية والقبيلة التي لا تراعي فيها مبدأ الكفاءة والخبرة.[1]

ـــ وعليه فالخدمة العمومية بنمطها الإلكتروني الحديث هو توجه يفرض أهم الأليات التي يعمل من خلالها نموذج الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري والحد من كل العوامل التي لها أثر سلبية على أداء المرافق العامة وتتعلق بسلوكيات البشرية كسوء التقدير والخيارات الخاطئة مما يفرز خدمات سيئة أو دون التوقعات أو تعرض العملاء للإبتزاز أو باقي مظاهر الفساد وبالتالي فهي تضمن التقليل من الإتصال بين الموظفين الفاسدين والمواطنين كالمستخدمين للخدمة العمومية، كما تساهم في تزايد معها نسبة الأمان من التعسف في استخدام السلطة من الموظفين وتراجع مظاهر الفساد والإبتزاز وطلب الرشوة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات.[2]

---

[1]- جرمولي مليكة، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص 650

[2]- عمارة مسعودة، عباس راضية، الإدارة الإلكترونية مقاربة للحد من العناد الإداري ومنفذ جديد للفساد الرقمي، المؤتمر الدول العالمي مكافحة الفساد في البنية الرقمية للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2021 ص 166.

المطلب الثالث: الخدمة الإلكترونية لتفعيل المشاركة:

يؤثر الفساد سلبا على الحقوق الأساسية للمواطنين وأنشطة الأعمال ويتطلب مكافحة الفساد إنشاء منظومة فاعلة لمكافحته ترتكز على تفعيل المشاركة المجتمعية في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته، بحيث يكون الجميع من الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير ربحية ومؤسسات القطاع الخاص ذات ذات العلاقة جزءا من عمليات صنع القرار ووضع التشريعات والإستراتيجيات والسياسات والمعايير والإجراءات المصممة لضمان النزاهة المجتمعية [1]

طرق تفعيل المشاركة لمكافحة الفساد الإداري:

تعتبر مسؤولية مكافحة الفساد مسؤولية مشتركة لابد من الحد منه من تظافر جهود الدولة من خلال الهيئات المكلفة بمحاربة الفساد والمجتمع المدني سواء منهم المثقفون أو البسطاء بصفة فردية أو جماعية ولتعزيز هذا الدور المشترك وبعث التوعية والثقة إقتناعا من أن الفساد لم يعد شأنا حكوميا فقط ففي الأخير المتضرر من هذه المعضلة ليست الدولة فقط بل المواطن الذي يتأثر ويؤثر بصفة مباشرة بظاهرة الفساد في أي قطاع إنتشرت فيه ويكون ذلك من خلال:

- **التوعية الإجتماعية:**

تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية لدى المواطن بداية من الأسرة، المدرسة، الجامعة... وغيرها من الأماكن توفر للمواطن هذا النوع من التوعية والدعوة إلى المشاركة في فضح المفسدين والتبليغ عنهم في أي قطاع كانوا ومهما كانت رتبتهم.

- **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني:**

فهذه المؤسسات تعتبر بمثابة الوسيط بين المواطن والحكومة لإيصال شكواه وتضرره من الفساد الذي يسود محيطه. كما لها عرض تدابير إصلاحية للحكومة بما يتماشى مع رغبات واحتياجات المواطن والبيئة الملائمة له وضمان مشاركتها في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون فدورها يعتبر مكملا لدور الحكومة وليس بديلا له من خلال الضغط على سن القوانين وأنظمة والسهر على ضمان تطبيقها على أرض الواقع

[1]-الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العناد في المملكة الأردنية الهاشمية 2013 – 2017– ص 28.

- **المساءلة والمحاكمة العلنية للمفسدين:**

وذلك من خلال عرضها في رسائل الإعلام. ضمن شأن العلنية في محاسبة المفسدين كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة التي تعمل على تحقيق مبادئ الحكم الراشد بالقضاء على الفساد والمفسدين من خلال المساءلة والشفافية وغيرها. مما يبعث الثقة في المواطنين والوقوف بجانب الدولة لمكافحة هذه الظاهرة.

- **نشر التقارير في مواقع إلكترونية للهيئات:**

كما هو الحال مثلا للمفتشية العامة للمالية في إسبانيا، فرنسا، كندا وذلك تحقيقا لمبدأ الشفافية وتجسيدا للثقة بين الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد والمواطن.

- **تعزيز دور الإعلام في فضح الفساد وضمان الإستقلالية:**

فالعديد من قضايا الفساد في العالم عامة والجزائر خاصة فضحتها وترجمتها بصفة واضحة وسائل الإعلام بجميع أنواعها عبر المقالات، والحصص التلفزيونية والمقابلات... تسعى من خلالها إلى فضح ونقل والتبليغ عن أية وقائع ذات الصلة بالفساد والأمر نفسة يخص مواقع التواصل الإجتماعي مع نقد لاذع لما يعتبر عجزا للسلطات العمومية في مواجهة الفساد

- **إنشاء خط أخضر للتبليغ عن الفساد:**

الخط الأخضر من شأنه جعل العلاقة بين هيئات مكافحة الفساد والمواطن علاقة مباشرة وسهلة التنفيذ إذ يقوم المواطن بالتبيلغ عن الفساد في محيط عمله وتقوم هذه الهيئات بالتحقق من صحة التبليغ فالمواطن هو أقرب إلى الحقيقة مقارنة منه بالمفتشين والمحققين الذين يعملون لصالح هذه الهيئات [1]

ونخلص إلى أن الخدمة الإلكترونية كألية فعالة تهدف بالدرجة الأولى لإرضاء المواطن وإشباع حاجاته المتعددة عبر الإرتقاء بمستوى الخدمة العمومية من جهة، وتخفيف الأثار السلبية لظاهرة الفساد الإداري من جهة أخرى.

---

[1]- مامي هاجر، تفعيل دور المواطن وإشراكه بهيئات مكافحة الفساد من أجل الوقاية من هذه الظاهرة والقضاء عليها، مجلة أفات لعلم الإجتماع، المجلد 9، العدد 2، 2019، ص 136 137.

المبحث الثاني

الشفافية، المساءلة والرقابة والتوقيع الإلكتروني كأليات أخرى لمكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول: الشفافية والمساءلة كأليات لمكافحة الفساد الإداري:

تعتبر الشفافية والمساءلة من أهم الركائز والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية من خلال الوضوح والمكاشفة في كافة الأعمال الإدارية وحرية تدفق المعلومات المواطنين وكما يعتبران من أهم المقومات والإستراتيجيات الهامة التي تتبعها الدول لمكافحة الفساد الإداري، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الشفافية:

تعد الشفافية من أهم الأليات لمكافحة الفساد الإداري فهي تعني " وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقاتها مع المواطن (المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغابات والأهداف وهو ما ينطلق من أعمال الحكومة كما ينطبق عن أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.[1]

وكما تعني أيضا "وضوح التعاملات والتصرفات سواء كانت مالية أو غيرها أمام الرأي العام " وكما يمكن تحديد الشفافية بالنسبة للموظف العام بمدى جعل المعلومات عن أعماله وقراراته متاحة لطرف اخر، بما فيها الزملاء في العمل لضمان بيئة عمل نظيفة عن الإنحراف الإداري. [2]

وكما تعني الشفافية أنها " توفير المعلومات من حقائق تهم العامة ومقدرة المواطنين على المشاركة في القرارات السياسية ومسؤولية الحكومة على العمليات القانونية "

---

[1]- فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 204.

[2]- فؤاد عبد الله العمر، أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جدة. 1999ص 110

وعرفت أيضا أنها " وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها، ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الإقتصادية الإجتماعية والإدارية أو بما يتناسب مع روح العصر بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع.[1]

أهميتها:

تعتبر الشفافية أحد الأدوات التي تقاس بها مستويات الفساد في بلد ما أو نظام ما حيث أنه كلما كانت الأمور واضحة وهناك شفافية قلت فرص حدوث الفساد والعكس

- كما أن وجود الشفافية يعزز من القدرة على الحصول على المعلومات التي يحتاجها الأطراف ذات العلاقة

- وتعتبر الشفافية أحد أهم مبادئ الإدارة الرشيدة وتعد هذه الأهمية إلى أنها السلاح الأول في محاربة الفساد والإختلاسات والرشاوي

- كما أن وجود الشفافية يصعب إساءة إستخدام السلطة لصالح فئة تعمل في الخفاء هذا بالإضافة إلى كونها أحد المداخيل التي يمكن من خلالها توفير فرص حقيقية للمناقشة بين المنظمات المختلفة وتحسين سمعة البيئة التنظيمية.

وتساهم الشفافية في إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية وتساهم في تبسيط الإجراءات والتوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة [2]

---

[1]- فهد عبد الرحمان مصفر رمزي، الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمناطق مكة المكرمة من وجهة نظر المديريين والمشرفين، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 2013 ص 14

[2]- سهام إبراهيم عبد السيد، سمية عبد الحميد محمود، الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة كفرة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، لكلية الإقتصاد والتجارة، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية، نوفمبر 2019، ص 462.

متطلبات الشفافية:

حتى تحقق الشفافية أهدافها الرامية لمكافحة الفساد من توافرها على الأبعاد التالية:

1ــ ضرورة وجود وسيلة عملية توفر تدابير محددة من شأنها التحقق من أداء المؤسسات لوظائفها والتعرف على مكامن النقص داخل المؤسسات بنسبة لإجراءات معينة من أجل دراسة هذه الإجراءات.

2ــ التعامل بسياسة الدوران الوظيفي بحيث لا يستمر الموظف وخاصة الكبار منهم في موقع واحد لمدة طويلة لأن هذا سيؤدي إلى إعتبار أن هذه المناصب حق مكتسب يفعل به ما يشاء.

3ــ تهيئة بيئة عمل صحية تعمل على ثلاث محاور وهي إرضاء العاملين، والمتابعة الموضوعية وبث روح الجماعة.

فالموظف الذي يحقق له الرضا الوظيفي سيكون أكثر حرصا من غيره على الإلتزام بالممارسات السليمة.

4 ــ تهدف الشفافية كذلك إلى الإلتزام بالإبلاغ عن أي إنحرافات أو مخالفات للقانون أو إهدار المال العام أو عدم الإستخدام الأمثل للموارد داخل المؤسسات الإدارية.

5ــ ضرورة حماية من يكتشف الإنحرافات والتجاوزات وتأمين الموظف الذي يكشف عن هذه الإنحرافات، الأمر الذي يستدعي حماية الموظف ضد النقل أو الفصل أو الحرمان من المزايا المالية التي يحصل عليها الموظف العام، وذلك لتشجيع المرؤوسين على الإبلاغ عن التجاوزات التي يقوم بها الرؤساء.

6 ــ تطبيق الشفافية والنزاهة المطلقة في توظيف العمال والموظفين على أساس كفاءاتهم وقدراتهم وليس على أسس أخرى شخصية أو مالية كالوساطة.

7 ــ كما تلعب الشفافية المالية دورا كبيرا في مواجهة جرائم الفساد باعتبارها مكونا جوهريا من مكونات الحكم فهي تمنع الإقتراض أو التصرف بالمال العام لمنفعة فئة دون باقي أفراد المجتمع.[1]

أثر الشفافية في مكافحة الفساد الإداري:

إن مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للمساهمة في الكشف والقضاء على الفساد الإداري فمن خلالها يمكن طرح القضايا العامة على الرأي العام، وتتم مناقشتها بحرية، وتبادل الرأي حولها وتداول المعلومات بشأنها، الأمر الذي يؤدي إلى إدراك ما يحدث على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما تمكن الشفافية من الكشف عن الحقائق وإطلاع المواطنين على سياسات الحكومة خاصة ما تعلق منها بميزانية الدولة، نفقاتها وإيراداتها وتوزيعها من خلال وسائل الإعلام المختلفة والتي تلعب دورا هاما في الكشف عن الفساد الحكومي وجرائم الفساد المتعلقة بنهب المال العام.[2]

- والشفافية لها عناصر محددة تجعل إطار الشفافية أكثر بروزا إلا وهي تنحصر في العلانية والقانونية.

1ــ العلانية:

هي العنصر الأساسي لقاعدة الشفافية بحيث تتوفر العلانية كأول خطوة في طريق الرقابة على فعاليات الحكومة الإدارية، وتكون في الأساس من واجب الإدارة أو الحكومة بحيث توفر أليات العلانية من الصحافة، التلفزيون، الإذاعة، النشرات الوزارية أو الحكومية، الندوات، المؤتمرات الصحفية: القاءات.....الخ هذه الوسائل المعروفة

---

[1]- بلعربي أمينة، الفساد الإداري في البيئة الإلكترونية، جريمة سوء إستغلال الوظيفة العامة نموذجا، المؤتمر الدولي العلمي، مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات لإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2021، ص 149.

[2]- صليحة بوجادي أليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون كلية العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018، ص 316.

والمتداولة تتيح عنصر العلانية للمواطن العادي وللمراقب سواء من المجتمع المدني أو القضاء أو الأجهزة الحكومية المكلفة.

2 ــ القانونية:

ويقصد به النص القانوني الثابت والقوي، الذي يفرض بدوره في القوانين المحلية مما يتيح ويضمن قانونيا العلانية، وجواز استخدام حق الرقابة والإستفادة من هذه الشفافية المتوفرة، وإذا ما نص القانون على حتمية وإلزام الجهات.

الإدارية الحكومية على الشفافية، سوف تستطيع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام أن تأخذ مجالها الحرفي في الرقابة وكشف الخلل، ومتى توصلت الحكومة والقوانين الإدارية، سوف تستطيع الحد من الفساد الإداري بشكل متسارع وفعال.

ــ فالشفافية ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة وهي بهذا تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن كما قد تكون لها أيضا دور حاسم في الكشف في المساوئ وحماية مصالحهم، والأنظمة ذات الشفافية تمتلك إجراءات واضحة لكيفية ضع القرارات على الصعيد العام، وتمتلك قنوات إتصال مفتوح بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.

ــ فالشفافية بهذا شكل قوام الدول والأنظمة كونها تقوم على التدفق الحر للمعلومات وهي تتيح المعنيين بمصالح ما ان يطلعو مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وتزيد من سهولة الوصول إلى المعلومات درجة الشفافية، وعليه حتى تكون المؤسسات

المستجيبة لحاجات الناس ولمشاغلهم منصفة، عليها أن تكون شفافة وأن تعمل وفقا لسيادة القانون.[1]

وتحقيق الشفافية يأتي من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات والخدمات العامة الجميع من أفراد ومؤسسات حكومية أو خاصة في التوقيت الذي يسمح بفرص متساوية في التعاملات الحكومية وفي الإدارة الإلكترونية المواطن يستطيع أن يصل مباشرة بموضوعه إلى مختص سواء كان هذا الشخص رئيس لقطاع أو وزيرا أو رئيسا للوزراء، أو حتى كما نرى يحدث في البيت الأبيض الأمريكي من إمكانية التواصل المباشر مع رئيس الدولة من خلال ما يطلق عليه التواصل المباشر مع الرئيس فإتاحة المعلومات التفصيلية عن الأداء الحكومي على شبكة الأنترنت ومن ثم تحجيم الفساد الإداري وإعطاء المواطن الحق في مساءلة الحكومة.[2]

ـــ فالشفافية تدخل في وصنع ورسم السياسات العامة في التخطيط لها وفي تنفيذها وجعلها حيز التطبيق فهي ألية الكشف عن الفساد بأن يكون الإعلام و(الإعلان) من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ، وفي هذا يلعب الأفراد دورا مهما ومباشرا في صياغة السياسية العامة ومنه فالدولة بأن تعلن عن سياستها والتحويل على دور المواطن في المشاركة بصنع تلك السياسة في إطار من الشفافية والتعاون بغية الوصول بالأهداف إلى غايتها ودرء مخاطر تغلغل الفساد في ثنايا تلك السياسيات عند صنعها عموما وتنفيذها على وجه الخصوص.

ـــ كما أن الشفافية تكون فيها قواعد اللعبة السياسية المتبعة في تسيير شؤون الدولة واضحة وبارزة للجميع حتى يتسنى لكل المواطنين متابعة الطرق والأساليب المعتمدة من

---

[1]- فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص 206.

[2]- رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع جويلية، 2016، ص 250.

طرف القيمية لتدبير قضايا المواطن والشؤون العامة من خلال تسيير المرفق العام والقطاعات العمومية بكفاءة وفعالية ونزاهة.[1]

الفرع الثاني المساءلة:

يثير تحديد مفهوم المساءلة العديد من الصعوبات حيث يتداخل هذا المفهوم في مفاهيم أخرى فالمسؤولية والرقابة، ويقصد بالمسؤولية هنا هيكل وألية المساءلة.

أو المحاسبة عن الأعمال والتصرفات التي يمكن أن يتأثر بها أطراف التعامل وجاء في تعريف للمساءلة أنا وسيلة يمكن الأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم بحيث يؤدي ذلك إلى إطمئنان من يتعامل معهم."

وتعرف أيضا أنها تعبير عن إلتزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة إليها بهدف رفع الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات وهي منظومة تضم أليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام.[2]

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة المساءلة على أنها " الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية إستخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالإنتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات منهم وقبول (البعض) المسؤولية من الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع أو الغش.[3]

---

[1]- سيف الدين عشيط هن، اشكالية الفساد ولإصلاح السياسي في المنطقة العربية، دراسة وصفية تحليلية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009، ص 106.

[2]- فلاق محمد، حدو سميرة أحلام، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، مجلة الردة لإقتصاديات الأعمال، العدد 01، 2015، ص 14 15.

[3]- فتيحة حيمر، مرجع سابق ص 202

أهميتها:

تعتبر ألية المساءلة من أليات مكافحة الفساد الإداري سواء أكانت على المستوى الكلي (أي الحكومي) أم على المستوى الجزئي (المؤسسات) وسواء أكانت عامة أو خاصة، إذ من خلالها يمكن محاسبة المسؤولين عن أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وكشف حساباتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لتوضيح النقاط الغامضة أو الرد على التهم الموجهة إليهم سواء أكانوا منتخبين أم معنيين أم موظفين عموميين، فينطبق الأمر ذاته على المؤسسات العامة والخاصة، فالمسؤولين بها مطالبون بالإجابة على مختلف التساؤلات التي يقدمها المواطنون أو المستفيدون من الخدمة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن التقصير أو الفشل أو النقائص في أداء الخدمة أو إختلاس أو غش أو غير ذلك من حالات الفساد، وينبغي أن تتبع هذه المساءلة بالمحاسبة أو العقاب خاصة في حالة إستغلال المسؤولية لتحقيق منافع خاصة، أو في حالة إنحراف أو فشل المسؤول في تحقيق الأهداف المطلوبة منه بحكم منصبه ووظيفته.[1]

متطلبات المساءلة:

هناك مجموعة من المبادئ يجب مراعاتها عند تقرير المساءلة وتتمثل هذه المبادئ في:

1ـ وضوح قواعد النظام وعواقب المخالفة:

يجب على العاملين إدراك القواعد الواجب الإلتزام بها والعواقب المقررة عند مخالفتها.

2ـ مبدأ المباشرة في تطبيق الجزاء:

يجب أن يكون هناك تناسب بين المخالفة والجزاء المترتب عليها.

---

[1]- صليحة بوجادي، أليات مكافحة الفساد الإداري والمالي بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مرجع سابق ص 217.

3ـ **عدالة تطبيق الجزاء:** يجب أن تتولد قناعة لدى العاملين بعدالة تطبيق الجزاءات متى يتقبلوها وضرورة تواجد تحذيرات سابقة بشأن المخالفات المرتكبة.

4 ـ المساءلة والتجانس في توقيع العقوبة:

يفهم من هذا المبدأ أن العقوبة لا ترتبط بالشخص المخالف بل ترتبط بنوع المخالفة في حد ذاتها.

5 ـ مبدأ التدرج في شدة العقاب: تدرج في العقوبة بما يتماشى مع نوع المخالفة المرتكبة.[1]

أثر المساءلة في مكافحة الفساد الإداري:

تعد ألية المساءلة أحد أهم أدوات الرقابة في إطار مكافحة الفساد فهي تعد معيارا ضابطا للأداء الحكومي، وأداة تقويمية الأشخاص العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة عندما تتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسميا أو من قبل مؤسسات المجتمع الدولي والرأي العام الحد من الخروقات والإنحراف في عمل الحكومة التي قد تحيد من مسارها الصحيح، إنما ضعفت أشكال المحاسبة أو جرى الحد منها عمدا.

ومن أمثلة تطبيق هذا الألية ما تنص عليه معظم دساتير العالم فيما يتعلق بإلتزام الحكومة بتقديم تقارير دورية عن أعمالها الكبرى أمام المفوضين من قبل الشعب وبمساءلة الجمهور لممثليه بواسطة الإنتخابات الدورية، وبقيام الجهات التنفيذية في المنظمات الأهلية بتقديم تقارير دورية للهيئات العامة إضافة إلى دور الإعلام في إعداد التقارير وتقديم الأسئلة للمسؤولين وكما هو واضح فإن المساءلة لا تعني مجرد السؤال بل ترتبط بالمحاسبة عن أعمالهم نتيجة للفحص والمساءلة من قبل المسؤولين عنهم في المناصب العليا مثل الوزراء ومن هم في مراتبهم وتكون المحاسبة في 3 جوانب:

---

[1]- أمينة بلعربي الفساد الإداري في البيئة الإلكترونية، جريمة سوء استغلال الوظيفة نموذجا، مرجع سابق، ص 16ز

1ـ **المتابعة القانونية:** أي مطابقة تصرفات لأفراد مع بنود القانون في الأعمال التي يقومون بها، فإذا ثبت وجود تجاوز للقانون ترتب عليه ضرر جرمي ويحاسبون وفق ما ينص عليه القانون لدى الجيهات القضائية.

2ـ المتابعة الإدارية: وتعنى تعرض لأفراد العاملين في المؤسسة الحكومية للفحص والمتابعة والتقويم المستمر لمدى إلزامهم بأحكام وقواعد الإدارة السليمة الذي يقوم به أفراد أعلى منهم درجة في سلم الهرم الوظيفي للمؤسسة أو الوزارة.

3 ـ المتابعة الأخلاقية: وتعنى مقارنة الأعمال التي يقوم بها الشخص مع القيم الأخلاقية التي يجب الإلتزام بها مثل الأمانة في العمل (عدم قبول الرشوة، عدم العمل لإعتبارات الوساطة والمحسوبية) الصدق في القول العدالة في المعاملة وعند ثبوت تجاوز الشخص لواحدة أو أكثر من هذه الصفات اللأخلاقية في عمله يستدعي محاسبته من قبل الجهات المسؤولية عنه.[1]

ونخلص على أن العلاقة بين الفساد الإداري وأليات الحد منه المتمثلة في الشفافية والمساءلة علاقة عكسية كلما إزدات الشفافية والمساءلة إرتفعت إمكانية الحد من الفساد والسيطرة عليه.

كما تعد الشفافية والمساءلة أهم عناصر الإدارة الجيدة وهي قوة مؤثرة تستطيع أن تحارب الفساد الإداري وتساهم في التطوير والإصلاح الإداري.

وعندما تكون الأولوية هي زيادة الشفافية في القوانين والإجراءات فإن الإدارة الإلكترونية تصبح سلاحا جيدا لمكافحة الفساد الإداري.

---

[1]- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مجابهة الفساد، الطبعة الثالثة، رام الله، 2013 ص 60 61.

المطلب الثاني: الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني:

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية تعتمد على االوسائل التكنولوجية في تقسيم خدمتها الإعتماد على تقنيتة في حماية البيانات المعلومات من التلاعب بها وتغيرها من قبل الموظفين وإستخدامها في أعماله وأغرض تتنافى مع وظائفهم ومحاولة الإستفادة منها لأغراض شخصية، وبالتالي فإن إستخدام وسائل الإتصال والمعلومات للممارسة الرقابة على الموظفين من شأنه الحد من الفساد الإداري وكذلك إستخدام وسائل الإتصال والمعلومات للممارسة الرقابة على الموظفين من شأنه تسهيل الأمر على المسؤولين في إكتشاف مكمن الفساد وإكتشاف ومعاقبة مرتكبيه.

وتقوم الإدارة بتقسيم خدمات عامة للجمهور كما تقوم بنشاطات وأعمال وتصرفات في شكل مستندات أو مخرجات، ولكي تكون لهذه المستندات الفاعلية والضمان والحجية في الإثبات والصفة الرسمية فلابد أن تحمل التوقيع الإلكتروني للمسؤول أو مدير الإدارة.

وإذن ومن خلال ما سبق إرتأينا أن تقسيم هذا المطلب إلى فرعين.

الفرع الأول: تناول فيه الرقابة الإلكترونية كألية لمحاربة الفساد والفرع الثاني تناول فيه: التوقيع الإلكتروني كألية لمحاربة الفساد الإداري.

الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية:

إزداد الإهتمام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بإستخدام الحاسوب خاصة في مجال الأنشطة الإدارية، وأصبح العاملين في مختلف القطاعات يستخدمون الحاسوب بشكل يومي في كافة المجالات منه التخطيط والعمل الإداري والبحث وغيرها.

لذا أضح من المهم أن تعمل الأجهزة الرقابية على ممارسة الأنشطة من خلال إعتماد البرامج الحاسوبية الرقابية، وأن العمل على تطبيق الرقابة الإلكترونية.

وإدخال ما يستجد في مجال التكنولوجية المعلومات إلى بيئة العمل يهدف إلى رفع مستوى الأداء، وبالتالي لتطبيقات التكنولوجية المعلومات دور كبير في عمليات تطوير الإداري للأجهزة الإدارية ومدى مساهمة الرقابة الإلكترونية في محاربة أو بمعنى التقليل من الفساد الإداري لها نقسم هذا الفرع إلى 3 نقاط: نتناول تعريف الرقابة ثم أهم تطبيق الرقابة الإلكترونية إلى خصائص الرقابة الإلكترونية ونعرج في الأخير على أثر الرقابة الإلكترونية على ظاهرة الفساد الإداري.

1 / ـ تعريف الرقابة الإلكترونية:

قبل التطرق إلى تعريف الرقابة الإلكترونية نشير إلى تعريف الرقابة بشكله التقليدي حيث تعرف بأنها متابعة العمل وقياس الأداء والإنجاز الفعلي له ومقارنته بما هو مخطط بإستخدام معيار رقابية، بحيث تحدد الإنجازات الإيجابية التي يجب تدعيمه والإنحرافات السلبية التي يجب معالجتها وتفيده مستقبلا وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة.[1]

وكذلك الرقابة الإلكترونية أو الرقابة بالحاسوب تعني اعتماد النظام الرقابي على إستخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية، وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض [2]

ويهدف نظام الرقابة إلى عدم مواجهة أي مفاجأت غير سارة في المستقبل، بحيث يكون المدير أو واضعوا الخطط على إستعداد للإستجابة لأي متغير في الوقت المناسب ومن أبرز الخصائص التي اتسمت بها الرقابة التقليدية انها رقابة موجهة للماضي وهذا مايظهر واضحا في كون الرقابة هي المرحلة التي تعد التخطيط والتنفيذ ويتم التصحيح لأي إنحراف وبين ماهو مخطط وما هو فعلي بعد أن يتم إنجاز ما هو فعلي

---

[1]- محمد موفق حديد، إدارة الأعمال الحكومية النظريات والعمليات والموارد دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2002 ص 343

[2]- يوسف محمد يوسف أبو أمونة، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة منكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 60.

ليس هذا وحسب بل هذه الرقابة لايكون انجازها فور انجازها ماهو فعلي لأن الرقابة بالعادة تتم بشكل دوري وتعتمد على نظام التقارير القائم على جمع البيانات والمعلومات من جهات متعددة ومن ثم جدولتها تحليلها وكتابة التقرير النهائي الذي يرفع للمدير الأعلى وكل هذا يجعل التقرير الذي يقدم متأخرا كثيرا عن التاريخ الذي يتحدث عنه مضمون التقرير وهذه الفجوة الزمنية هي واحدا من الرقابة التقليدية وعليه نتيجة لتطوير الكبير في مجال التكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وكفء وبذلك أصبح يطلق عليها بالرقابة الإلكترونية وتعرف بأنها متابعة العمل أو الرقابة بالحاسوب أي إعتماد النظام الرقابي على إستخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقمية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر بدقة أكبر، كما أن الرقابة الإلكترونية تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين الإنحراف وتصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة كشف الإنحراف أولا بأول من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الإلكترونية على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات.[1]

وبالتالي فإن تطبيق الرقابة الإلكترونية في داخل الإدارات والمرافق العامة يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني سواءا بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة، بما يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون أكثر إقترابا من الرقابة القائمة على الثقة.[2]

---

[1]- يوسف محمد أبو أمونة، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونية في الجامعات الفلسطينية النظامية، مرجع سابق، ص60

[2]- عبد الكريم عاشور، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية** والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، 2010.

2/ ــ متطلبات الرقابة الإلكترونية:

الإدارة الإلكترونية تحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة عملها كي تتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منها، وبالتالي يتحقق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيره الفشل وبسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد ونعود عندها إلى نقطة الصفر، فالإدارة هي إبنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها، وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجيا لذلك فإن الإدارة الإلكترونية يجب أن تراعي عدة متطلبات منها.[1]

1 / ــ متطلبات التنظيمية:

إن إنتشار إستخدام الوسائل التقنية في كافة أشكالها المختلفة بإعتبارها من العناصر والمستجدات التي تؤثر وتسهم بشكل أساسي في نجاح المنظمات وأداء المهام المنوطة بها وإن كان الإهتمام بها يختلف من منظمة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل توفر الوسائل التقنية فقط يكفي لنجاح المنظمة ؟

والإجابة بلاشك بالنفي، لأن إستخدام الوسائل التقنية من المنظمات والأجهزة الحكومية ومنها الرقابية يتطلب توفير مايلي:

1ــ 1: بناء تنظيمي مناسب:

حيث أن وجود تقسيمات إدارية محددة بخارطة تنظيمية مقدمة ومنعدمة ومعلنة مناسبة للعمل الإلكتروني ستكون ضرورية كونها ستحدد مهام الوحدات التنظيمات الفرعية وارتباطها وعلاقاتها، فإستخدام التقنية في ظل تنظيم إداري مناسب وواضح للعمل

[1]- حسين علي باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 23، (2009). ص 150

الإلكتروني لن يضمن النجاح المطلق للرقابة الإلكترونية واستمرارية الإرتجال ويكون ذلك النجاح أني ومحدود.[1]

ويقصد بذلك إيجاد تقسيمات إدارية، تحدد صور السلطة والمسؤولية للمنظمة، ولذلك لتحقيق النجاح[2]

1ـ 2: الثقافة التنظيمية المناسبة:

وهو يشمل تدريب كافة الإداريين والعاملين والمستفدين على طرق إستعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم أضفى إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة إستخدام الإدارة الإلكترونية وطرق ووسائل إستخدامها للمستفدين والإداريين.

1 ـ 3: وضوح أهداف الرقابة الإلكترونية:

يجب أن تكون أهداف نظام الرقابة الإلكترونية واضحة وقادرة على تحقيق الأهداف الرقابية بتزويد الإدارة بمعلومات دقيقة ومتكاملة عن كل المستويات الإدارية ممثلة بكافة جوانب أنشطتها ومواقع الفساد وإعطاء صورة حقيقية عن الوقائع والأحداث [3]

المتطلبات التقنية للمنظومة (الرقابية الإلكترونية):

تتمثل في الأجهزة والتقنيات لإنجاح الرقابة الإلكترونية، والتي يتم من خلالها، تمثل البيانات والمعلومات ونقلها إلكترونيا مع ضمان دقتها وسريتها، بإستخدام الشبكات الإلكترونية يعتمد على ما يلي:

---

[1]- أحمد هاشم الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وزارة التجارة، مكتب المفتش العام

[2]- عماد علي سلامة الكساسبة، أصل الرقابة في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية، ماجستير في الأعمال جامعة الشرق الوسط حزيران 2011، ص 19

[3]- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجية المعلومات، مكتبة الجامعة الطبعة الأولى، الرياض، السعودية 2008 ص 341 342.

1 ــ **الشبكة الداخلية للمنظمة الرقابية:** هي عبارة عن شبكة تعمل داخل المنظمة تؤمن وصولا وحصولا على البيانات، من خلال المنظمة ويستخدم الأنترنت الركائز والبنية التحتية للشبكة المنظمة بالإضافة لوسائل الربط المعيارية المستخدمة في لأنترنت.

2 ــ الشبكة الخارجية للمنظمة: هي عبارة عن الربط بين شبكة الأجهزة الرقابية و

الأجهزة التنفيذية، وهي مشابه لشبكة الأنترنت (العالمية)

3 ــ الشبكة (العالمية): هي شبكة عالمية تربط الحواسب المنفصلة والشبكات مع بعضها، ويمكن لمستخدمي هذه الحواسيب في المنظمات والأشخاص، نقل وتبادل البيانات داخل وخارج المنظمة، من خلال الإتصال بمنظمات أخرى. [1]

4 ــ التخزين: وهي حفظ المعلومات الخاصة بالأجهزة الرقابية للحالات المختلفة في مخازن المعلومات خاصة في الحواسيب المستخدمة من خلال تحويل الملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية صغيرة الحجم.

5 ــ النقل: وهي القدرة على الوصول إلى المعلومات المخزنة لدى الجهات والإستفادة من النتائج في العمليات الرقابية وتحديد الإنحرافات وإجراء المعالجات اللازمة.

6 ــ البرامج: بناء البرامج الرقابية ذات القدرة على معالجة المعلومات المطلوبة وإجراء العمليات اللازمة لغرض الوصول إلى أهداف عمليات الرقابة.[2]

---

[1]- عماد علي سلامة الكساسبة، **اثر الرقابة الاكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن** المرجع السابق، ص 21.

[2]- يوسف محمد أبو أمونة، **واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونية في الجامعات الفلسطينية النظامية**، مرجع سابق، ص 62.

رابعا: الاتصال السلكي واللاسلكي:

ستخدم لبث المعلومات عن طريق تقنية ترددات أمواج الراديو عبر الأثير، وهي بذلك تزيل الحاجة إلى اتصالات السلكية لتوصيل البيانات وسهولة الوصول إلى المستخدم في أي مكان. [1]

خصائص الرقابة الإلكترونية:

بهذا صنفت أهم خصائص الرقابة وشروطها:

1ـ تستطيع الرقابة الحد من المفاجأة وتحديد الانحرافات بوقت حدوثها وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة لتدخل بشري.[2]

2ـ تحديد ما هومرضي أو غير مرضي من النواحي المختلفة للوصول إلى حكم عام على أداء الموظفين ككل إستخدام مقاييس ومعايير لقياس الأداء.[3]

3 ـ الرقابة الإلكترونية تفعيل موضوع الشفافية للجهات التنفيذية ما يؤدي إلى وضوح نشاطات تلك الجهات للأجهزة الرقابية.[4]

4 ـ القدرة على تحقيق وفرات عالية في الوقت مقابل شمولية النتائج مقارنة بالنظام اليدوي.

5 ـ يمكن الإعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الإنحرافات وعطاء التنبه بشكل إلكتروني، من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة لتدخل المفتش في عمليات البحث والتحري.

---

[1]- سلامة عماد، نفس المرجع ص 21

[2]- عماد سلامة، نفس المرجع، ص 25.

[3]- أحمد هاشم الصقال، محمد حسن مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد، وزارة التجارة، على الموقع ip q ; nozaha , w w w تاريخ الإطلاع: 18 / 05 / 2022: عل الساعة: 28 :15 ص 13

[4]- عماد علي سلامة مرجع نفسه، ص 25.

6 ــ إمكانية تحديد المسؤولية بالتعرف على متخذي القرار والقدرة عل المحاسبة عند إرتكاب الأخطاء [1]

7 ــ تحول دون الإهمال والسرقات والتبذير وسوء الإستخدام بما يحافظ على موارد المنظمة.

8 ــ تتمتع بدرجة عالية من الأمان لتوفرها على المعرفة التامة بكل مستجدات العمل، مما يقلص من المفاجأت، ويوفر مستلزمات مواجهتها.

9 ــ تعزيز مبدأ المحاسبة والمسائلة الإدارية.

10 ــ تقوم على تأكيد الثقة وهذا ما يقلل من الجهد الإداري المطلوب للرقابة.

11ــ إمكانية وقع مشاريع القوانين والأنظمة على المواقع الإلكترونية مما يسهل معرفتها من كافة أطراف الخدمة.

12 ــ إمكانية نشر اللوائح والإجراءات الخاصة بالخدمات الإدارية ومعايير تقييمها وإتاحة الإطلاع عليها إلكترونية.

ــ أثر الرقابة الإلكترونية على ظاهرة الفساد الإداري:

يعد الفساد الإداري جريمة يعاقب عليها القانون في مختلف البلدان وبالتالي:

تعد المعلومات التي تقدمها أجهزة الرقابة الإلكترونية أدلة قاطعة في نظر القضاء، وهو ما سوف يحد من ممارسات الموظفين الفاسدين.

إن المشكلة في العمل الرقابي التقليدي هو مدى قدرته على توفير المعلومات للنشاط الذي تعمل على ممارسة النشاط الرقابي عليه، وعلى سبيل المثال ليتطلب العمل الرقابي ويساهم الرقابة الإلكترونية في إكشاف مواطن الفساد ومعاقبة المتسببين فيه حيث يتلازم وجود نظام الرقابة الإلكترونية الفعال في الإدارات العمومية مع سرعة إنجاز المعاملات وبالتالي في زيادة مستوى إنظباط العاملين وفي سهولة إكتشاف الأخطاء والتجاوزات فور

[1]- خلاف وردة، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد، جامعة محمد أمين دباغين، سطيف (2) الجزائر ,2022، ص 12.

حدوثها وفي سرعة تصحيحها وفي سرعة صنع القرارات، كما تقلل من وقت الإنتظار طالبي الخدمة، وعمليات التلاعب وهدر المال العام والمحافظة على الموجودات والموارد المتاحة والإستفادة منها بشكل أفضل، وتقلل أيضا من فرص الفساد وزيادة الشفافية والوضوح في العمل وتوفير الجهد والتكلفة كما يلي.[1]

1 / ــ الوقاية من الفساد الإداري: تهدف الرقابة الإلكترونية إلى تنظيم العمل وتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات، حماية للأصول والأموال من الإختلاس والتلاعب.[2]

اذ يمكن برمجة رقابة إلكترونية قبلية والية، كما يتم وضع برمجية تنبه المشرف في حال ولوج أحد الموظفين إلى بيانات حساسة، وجعل الأعمال الإدارية تخضع لهيئة رقابية إلكترونية قبل أن تصبح نافذة، وفي كثير من الأحيان يطلب من الموظف أثناء عملية التوظيف العديد من المعلومات، التي يمكن في طريقها إنشاء ملف إلكتروني لطالب العمل، مثل رقم الضمان الإجتماعي والتاريخ المهني وأرقام إتصالاته عند لطوارئ وفي إخضاعه لإختبارات في مهاراته التقنية وفق نماذج إختبارات يمكن قياسها كميا، وجمع معلومات كثيرة فمن طالب العمل بتجربة ميدانية، يسهل تقيمها، ومرفقة لتلك الإختبارات يمكن إتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، كالتوظيف أو التوجيه لمصالح معينة أو إخضاعه لتربص خاص أو فترة تدريب محددة تكوين معين، كل ذلك من شأنه أن يحافظ على موارد المنظمة وسير عملها والإستخدام الأمثل للموارد البشرية دون محسوبية أو محاباة وباقي مظاهر الفسادالاداري كالابتزاز والرشوة .

---

[1]- خلاف وردة، **دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري**.المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد 6، العدد 03، 2021، ص 8.

[2]- إسراء عدنان العوران، **أثر تطبق الرقابة الإلكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في** محافظا ت الجنوب في الأردن مذكرة، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة ص 9 10، 2016.

كما تخضع بعض النظم الرقابية الموظف إلى مراقبة الكمبيوتر، ومراقبة البريد الإلكتروني، ومراقبة الهاتف والكاميرات الأمان والتتبع الجغرافي كتتبع مركبات الخدمة التي يستخدمها الموظفين. [1]

2 / ــ سرعة وبساطة إجراءات تحديد الإنحراف أو الخلل الإداري:

يحتاج العمل الرقابي التقليدي الكثير من الوقت وإستخدام الكثير من الموارد البشرية وكذا الوثائق ومراجعتها فذلك لتحديد الإنحراف أو الخلل، بالإضافة إلى العديد من أعمال التحري، وإجراء الكثير من المقابلات مع مختلف العاملين بالمؤسسات التنظيمية المختلفة عكس الرقابة الإلكترونية، التي تعتمد على التقنيات المعلومات في عمليات الإطلاع على الوثائق والإتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي، ومن أهمها شبكات الحاسوب الألي والتي تساهم في ربط الوحدات التنظيمية التنفيذية مع الأجهزة الرقابية.

وذلك لتسهيل البيانات والمعلومات بجودة ودقة عاليتين وبأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة، وذلك لتقوم بتوفيرها للجهات التي تطلبها، وتطوير وتبسط الأداء وسرعة الإنجاز، بما يخدم الأجهزة الرقابية والمستفيدون من مخرجات النظام الرقابي على حد سواء الأمر الذي من شأنه أن يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة وتحديد مدى الإنحراف في إنجاز المهام المنوطة بالأجهزة التنفيذية.[2]

3 ــ تعزيز الشفافية:

تساهم الرقابة الإلكترونية في تعزيز شفافية العمل الإداري، إذ تمكن من مراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوبة، سواءا من قبل أجهزة المراقبة الداخلية أو الخارجية من قبل متلقي الخدمة، أو طالب المعلومة أيا كان.[3]

---

[1]- عبد الناصر موسى، محمد قرشي، مساهمة الادارة الاكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي(دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة –الجزائر) مجلة الباحث العدد 9، 2011، ص96.

[2]- فائز عبد الحسن جاسم، **إستخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات الغير قانونية في البطاقة التموينية**، نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2018، ص 1112

[3]- الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية ومكافحته الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01، المجلد 31، العدد 4 ديسمبر 2020، ص 184

حيث أن عمليات الإطلاع على الوثائق (الإتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي على شبكات الحاسب الألي تسمح بالحصول على البيانات والمعلومات القادرة على تفعيل الشفافهة للأجهزة التنفيذية وللتقليل من عملها في تحديد مناطق الفساد الإداري، وزيادة فعالية أنظمة دعم القرارات وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية في القضاء على مكامن الفساد، وكذا إزالة الغموض عن الكثير من القضايا ومن مراجعة حالات الإنحراف عند وقوعها وإتخاذ التدابير اللازمة لتصحيحها.

4 / ــ تحسين أداء الموظفين العمومين:

تستعين الإدارات بالعديد من الوسائل الإلكترونية بإستخدام نظام البصمة في الحضور والإنصراف (pointeuse) وكذا العديد من كاميرات المراقبة المنتشرة في المباني العمومية، ومراقبة العمليات التي ينجزها الموظفين عن طريق الحاسب الألي بواسطة أنظمة معدة لذلك، وكذا وجود كلمات المرور لكل مستخدمي الحاسب الالي.

وفضلا عما سبق توفر الإدارات العمومية بريد إلكترونيا خاص بإستقبال الإقتراحات والشكاوي والإستفسارات، كل تلك الوسائل التقنية تستعملها الإدارات العمومية بدرجات متفاوتة للرقابة على أداء موظفيها بهدف الإستفادة مما توفر تلك الوسائل من مزايا إلى جانب الوسائل الرقابية التقليدية التي تعتمد على الوثائق الرسمية.[1]

إن تطبيق كل هذه الوسائل والتقنيات الرقابية في الإدارات العمومية يجعل الموظفين يعوون تماما ضرورة قيامهم بوظائفهم بطريقة قانونية وبهذا تكون الرقابة الإلكترونية تساهم في مكافحة الفساد

وكما بينت النتائج االادائية والمردودية الخاصة بالموظفين أن الرقابة الإلكترونية التي يخضع لها الموظف العمومي ليست مزعجة، بل هي بمثابة إثبات لرؤسائهم بانهم

---

[1]- أحمد حسين أل طلحان، عمال طاهر خوالدي، **أثر الرقابة الإلكترونية على أداء الموظفين**، دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية، المجلد الثاني، العدد العاشر يوليو، 2018 ص 74.

كانو يؤدون أعمالهم بجد، ووفرت لهم في حالات أخرى الشعور بالأمان، كما في حال تنصيب كاميرات المراقبة.

5 / ــ تفصيل عمل المراقبين وترسيخ فكرة الجودة مسؤولية الجميع:

تسهل الرقابة الإلكترونية في إكتشاف مكامن الفساد والإداري، من خلال تسهيل الربط الإلكتروني للمنظومة الإلكترونية للأجهزة الرقابية على التشكيلات التنفيذية التي تعمل الأجهزة الرقابية على رقابتها ومع كافة المستويات التنظيمية التنفيذية ووتوفير قنوات إتصال فاعلة وسريعة بين أقسام المنظومة الرقابية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق مهامها.[1]

وساعد التشبيك الإلكتروني على التدخل من أجل معالجة الإنحرافات في نفس الوقت، بما تتيح تجاوز فجوة الأداء وبذلك يربط التنفيذ بالتخطيط والرقابة بالتخطيط في علاقة شبكية في كل مكان وفي أي وقت، وبذلك تصبح العملية الإدارية في أجزاءها المختلفة وكذلك المديرون والعاملون وحدة واحدة من الأدوار وتبادل المعلومات والمشاركة في المسؤولية والإستجابة المباشرة [2]

الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني كألية لمكافحة الفساد الإداري:

1- **تعريفه:** يقصد بالتوقيع الإلكتروني أي رمز أو وسيلة بصرف النظر عن التقنية المستخدمة إذا تم نسبه إلى شخص يرغب في توقيع مستند

ويقصد أيضا بالتوقيع الإلكتروني " مجموعة من البيانات قد تأخذ حروف أو أرقام أو رموزا أو إشارات أو غيرها مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة

---

[1]- رانية هدار، ، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 251.

[2]- خلاف وردة، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد3 ، 2011، ص 13،

أخرى مستحدثة في رسالة بيانات أو مضافة عليه أو مرتبطة بها إرتباطا منطقيا وله طابع منفرد مما يسمح بتحديد شخصية الموقع ويميزه عن غيره وينسب إليه محررا كعينة[1]

وتشمل أهم مجالات تطبيق التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإدارية الحكومية وخدمة المواطن بشكل تام ومنها التصاريح المختلفة والخدمات التي تقدمها الجمارك والضرائب ومصالح الأحوال المدنية، كذلك يقدم إلى الجهات الحكومية من طلبات والتي من الممكن وفقا لهذا المشروع أن تتم عن طريق المحررات الإلكترونية التي تصدرها الجهات المشار لها ويتم توقيعها من قبل الموظفين العموميين في هذه الجهات مما يضفي على تلك المحررات الإلكترونية صفة المحررات الرسمية، ويستهدف هذا كله رفع الكفاءة في العمل الإداري والإرتقاء بمستوى الخدمات العمومية والحكومية بما يتفق مع إيقاع العصر.[2]

2-صور التوقيع الإلكتروني:

يوجد للتوقيع الإلكتروني نوعان الأول رقمي أو كودي والثاني بالقلم الإلكتروني وسوف تتعرض لهما بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أ / ــ التوقيع الرقمي أو الكودي:

وهو التوقيع الذي يتم فيه تحويل الرسالة من شكلها الأصلي إلى قيمة عددية مشفرة يتم فكها ببرنامج خاص للتعرف على محتواها.

وهو يقوم على فكرة الرموز السرية الغير متناسقة (المفاتيح العامة والمفاتيح الخاصة) ويعتمد هذا النوع من التوقيع على فكرة المعادلات الرياضية المعقدة من الناحية الفنية كإحدى وسائل الأمان القانوني بين الإدارة الإلكترونية والمعامل معها

---

[1]- علاء فرج الطاهر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 82

[2]- مصطفى يوسف الكافي، الإدارة الإلكترونية، دار ومؤسسة أرسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2011.ص 364

وللتوقيع الرقمي فوائد عديدة منها أنه يسمح بإبرام التعاقدات وإصدار القرارات عن بعد دون حضور المتعاملين بانفسهم وهو بذلك دون حضور أحد الطرفان أمام الأخر.

ب / ــ التوقيع بالقلم الإلكتروني:

وهو يقوم على فكرة إستخدام قلم إلكتروني حسابي يمكن على طريقة الكتابة على شاشة الكمبيوتر، ويقوم هذا البرنامج بوظيفتين الأولى خدمة إلتقاط التوقيع والثانية خدمة التحقق من صحة التوقيع ويتم التحقق من صحة التوقيع بوسائل إلكترونية عديدة أهمها البصمة الشخصية أو مسح العين البشرية أو خواص اليد البشرية أو التوقيع الشخصي أو البطاقة الذكية[1]

3-اثر التوقيع الاكتروني على ظاهرة الفساد:

ان الجوء إلى تكنولوجيا التوقيع الاكتروني يتم معه بعث الثقة ومستوى الامن والخصوصية بالنية للمتعاملين على شبكة الانترنت وشبكة الحاسوب الالي الداخلية للمؤسسات.

وكذا التوقيع الاكتروني يتميز بالاستقلال والوحدانية بحث يستحيل ان يمتلك شخصان ذات التوقيع الرقمي الواحد، كذلك فان التوقيع الاكتروني يستطيع ان يأمن القدر ذاته من الثقة والامان التي يؤمنها التوقيع اليدوي، اذ أن التوقيع الاكتروني يوفر امكانية انجاز المعاملات بسرعة كبرى تفوق متطلبات التوقيع اليدوي وبذلك يكون التوقيع الاكتروني يساهم في الحد من ظاهرة التزوير ان لم نقل مستحيلا ان تزور التوقيعات الاكترونية، فهي تعتمد على رسوم ومخطوطات مشفرة.

كما يمكن الحفاظ على سرية المعلومات بما فيها معلومات الحوكمة الاكترونية وسرية الرسائل المرسلة والمعلومات الصادرة من الادارة وحمايتها من التزوير والتلاعب بها وافشائها من قبل الموظفين.

---

[1]- علاء فرج الطاهر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، ص 84 85

كما يمكن لأي شخص مهما كانت قدرته المعرفية أو الاطلاع على الرسائل أو التعديل أو التحريف فيها، سواءا تعلقت بالمعلومات الادارية أو الاعمال الإلكترونية الاخرى.

و يمكن للتوقيع الاكتروني تحديد هوية المرسل والمستقبل الكترونيا والتأكد من مصداقية الاشخاص والمعلومات والقرارات وأنها نفس المعلومات الاصلية وان لم يتم العبث بها من قبل الاشخاص المحترفين، وكذلك الحفاظ على سرية المعلومات وعدم تداولها[1].

المطلب الثالث: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

لقد تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون رقم 06 / 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته [2] في الباب الثالث منه المعنون بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته فتنص المادة 17 من هذا القانون على ما يلي " تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد.[3]

وحدد المشرع الجزائري الطبيعة القانونية لهذه الهيئة في نص المادة 18 من القانون 06 / 01 التي تنص على ما يلي: " الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية، تحدد تشكيلة هذه الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم.[4]

---

[1]- نادر شافي,التوقيع الاكتروني ,مجلة نحن والقانون ,العدد 249,الموقع الرسمي للجيش اللبناني ,2009,تم التصفح يوم 1ماي 2022 على الساعة 31: 20 WWW. Lebarmy. gov. lb

[2]- قانون رقم 06 / 01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته معد والمتمم بالأمر رقم 10 05 المؤرخ في 26 غشت 2005 والمعدل والمتمم بالقانون رقم 11 15 المؤرخ في 02 غشت 2011.

[3]- المادة 17 من القانون 06 01 المرجع نفسه.

[4]- المادة 18 من القانون 06 / 01 المرجع نفسه.

بالإضافة إلى النص التنظيمي بموجب المرسوم الرئاسي 21 ــ 439 المتعلق بالهيئة الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية وتنظيمها وكيفيات سيرها وذلك في المادة الثانية منه التي جاء فيها ما يلي: (الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية.[1]

الفرع الأول: الطبيعة القانونية للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته المؤسسة الحكومية الوحيدة في الجزائر المختصة في قضايا الفساد ومحاربته وقد تم إنشائها بموجب قانون 06 ــ 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، [2] وحدد المشرع الطبيعة القانونية لهذه الهيئة في نص المادة 18 من نفس القانون على أنها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، نجد أن المشرع الجزائري قد حذا حذو المشرع الفرنسي في فكرة السلطات الإدارية المستقلة، الذي يهدف إنشائها إلى ضمان الحياد في مواجه المتعاملين الإقتصاديين وكذا معاملة الأعوان العموميين والمنتخبين عندما يتعلق الأمر بضمان الشفافية في الحياد السياسية والشؤون العمومية.[3]لذا يمكن القول ان استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته يعد امرا ضروريا حتى تتمكن هذه الاخيرة باداء دورها بصورة فعالة.

الفرع الثاني: دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

نصت المادة السادسة من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تتم انعقادها بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 على ضرورة إنشاء هيئة أو هيئات مكافحة الفساد

---

(1)- المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 06 3 / 4 المؤرخ في الأول من ذي القعدة عام 1427 الموافق ل 22 نوفمبر 2006 الذي تحدد المجلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيره، ج، ر العدد 74

(2)- قانون رقم06 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مرجع سابق.

(3)- رمزي حوحو، لبنى دنش الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05، 2009، ص 73.

والوقاية منه من قبل كل دولة طرف ومنحها ما يلزمها من الإستقلالية لتمكينها من تحقيق أهدافها دون أي تأثر أو تدخل من أي جهة كانت.[1]

إتجهت معظم التشريعات التي أصدرت قوانين مكافحة الفساد إلى تضمين هذه القوانين انشاء هيئة لمكافحة الفساد.[2] تقوم مهمتها على إعداد وتنفيذ السياسة العامة لمكافحة الفساد والوقاية منه، وهو الأمر الذي عملت به الجزائر حيث تم إنشاء الهيئة الوطنية للمكافحة الفساد والوقاية منه وأسندت لها مجموعة من المهام والصلاحيات [3] التي يمكن من خلالها أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق أهدافها حيث تهدف هذه الهيئة إلى مكافحة الفساد وتجفيف منابعه والوقاية منه وتعزيز مبادئ النزاهة بالمجتمع وترسيخ ثقة الناس بالمؤسسات الوطنية من خلال تطوير وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وكشف مواطنه بجميع أشكاله للحد من إنتشاره بالمجتمع من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد ووضع للأليات عمل وإستراتيجيات فعالة قادرة على كشف الفساد والتعاون والتنسيق مع جميع الجيهات المحلية والإقليمية والدولية لإتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه.[4]

---

[1]- ثائر سعود العدوان، مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، دار الثقافة، 2012، ص 13.

[2]- صام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الأردن، 2011، ص 336.

[3]- راجع التعليمة الصادرة عن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 13 ديسمبر 2009 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد.

[4]- نسيم محمد بني عامر، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة ومكافحة للفساد، كلية الحقوق، جامعة اليرموك، الأردن، 2012، ص 117

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل خلصنا إلى أن تطبيقات وآليات الإدارة الإلكترونية، أثبتت نجاحها في محاربة الفساد وأليات الإداري من خلال توفير أنظمة جديدة مستحدثة تسمح بتدفق أحسن للمعلومات ومراقبة دقيقة لجميع العمليات الإدارية، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والموارد وهي كلها مؤشرات إيجابية للحد من الفساد الإداري ومن خلال تقديم الخدمات بشكل مناسب وأفضل للمواطن يعتمد على الشفافية والمساواة، وتفضيل دور المشاركة في الحرب على الفساد، وتسعى الحكومات اليوم إلى تمكين أفضل للمواطنين يجعلها أكثر قابلية للمساءلة أمامهم، علاوة على ذلك فهي تسعى إلى تطوير الأنظمة الإدارية عبر تقنيات جديدة وحديثة وخدمات إلكترونية من شأنها أن تعزز رضا المواطن عل أداء الدولة وتساهم في تطوير المرفق العام، وفي نفس الوقت تمنح لنفسها الأدوات اللازمة لمحاربة السلوك الفاسد للموظفين العموميين من خلال أنظمة الرقابة الإلكترونية والتي تعدها أدلة قاطعة في نظر القضاء وهو ما يحد من ممارسات الموظفين الفاسدين ضف إلى ذلك التوقيع الإلكتروني والذي بدوره يسهم في محاربة ظاهرة التزويرو قد انتهجت الجزائر كسياسة ردعية انشئت هيئة خاصة للوقاية من الفساد ومكافحته تقوم مهامها على اعداد وتنفيذ السياسة العامة للدولة حيث تهدف إلى تعزيز مبادىء النزاهة وترسيخ ثقة المواطن بالمؤسسات.

خاتـــــمة

خاتمـــــة:

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة منتشرة في سائر مجتمعات الإنسانية على مر العصور، ولها أثار مهدمة ومدمرة لكل أشكال التنمية، حيث تضعف ثقة المواطن بالدولة وبفعالية القانون والنظام العام، ما يعطل ويحبط كل الجهود الرامية للإبتكار والتطوير، الأمر الذي دفع الإهتمام ومحاربة هذه الظاهرة على المستوى العالمي خاصة مع التطورات والتغيرات الحاصلة التي تشهدها في ظل الثورة الرقمية، هذه المساعي ترجمت في مفهوم الإدارة الإلكترونية التي هي امتداد لكل من للمدارس الإدارية والتطور التكنولوجي واصبحت أداة عصرية تبنتها العديد من الدول في العديد من الاستخدامات، لاسيما تطوير خدماتها وإدارتها التقليدية، إلى جانب توطيد العلاقة مع المواطن وتعزيز قدراتها في التصدي للفساد الإداري إعلان حرب الكترونية عليه

و تمثل الإدارة الاكترونية مرحلة حاسمة في الإنتقال نحو الخدمات العامة الإلكترونية والتحول من الإتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة، ان التواصل الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة، وتنطلق من الإستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة، والمعدات، وبرامج تكنولوجيا المعلومات والإتصال، تقدم حلولا للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي والرشوة التي تستوجب الاتصال المباشر بين الموظف والمواطن وكذا كل مظاهر الفساد.

لذلك أصبح من الضروري على كل الحكومات تطبيق الإدارة الإلكترونية، والإنطلاق مما تتيحه تكنولوجيا الاعلام والإتصال، والمعلومات كأداة لترقية أنشطة ومهام المؤسسات العمومية، وتساهم بصورة واضحة في تجسيد اصلاحات الخدمات المقدمة للمواطن واضفاء الشفافية والمساءلة وكذا رفع مستوى رقابة الفرد عن طريق الرقابة الإلكترونية على كل ماتؤديه المنظمات العامة من اعمال بما يتيح درجة عالية من الجودة.بما يسهم في محاربة الفساد الإداري.

و قد توصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج كثيرة ومتنوعة بشأن هذا الدور نرجو أن تسهم في تنوير الخبراء والمختصين من رجال القانون والقضاء وكذا المشرع الجزائري، وكل من له صلة بمكافحة الفساد ونلخص هذه النتائج فيمايلي:

– الفساد الإداري هو ظاهرة مرضية تأخذ أشكالا عديدة كالرشوة والمحسوبية والمحاباة، وتشكل هذه الظاهرة تهديدا خطيرا لأنظمة الأجهزة الإدارية وذللك بسبب انتشار مظاهره وأساليبه السلبية بشكل واسع، ويعود ذللك لجملة من الاسباب الاخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

– الإدارة الإلكترونية حتمية فرضتها التغيرات التكنولوجية الحاصلة في العالم، وهي نظام على رؤية واضحة المعالم تتضمن أهداف تراعي خصوصية وإحتياجات والإمكانيات المتوفرة لزيادة فرص نجاحها.

– تحتاج الإدارة الإكترونية إلى المزيد من متطلبات البنية التحتية واليد العاملة المؤهلة وموارد مالية للإرتقاق بالعمل الإداري.

– تعتبر الإدارة الإلكترونية انجع وسيلة لتحسين الخدمات، وبإعتبارها ألية لعصرنة الإدارة في سياق ترقية المرافق العامة من خلال الإستغلال الأمثل للجهد، المال، والوقت.

– توفر الإدارة الإلكترونية مبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة، وبالتالي تحد من مشكل الفساد الإداري وسوء التنظيم.

– عززت الإدارة الإلكترونية عملا إداريا خلاقا ونزيه يوفر المعلومات اللازمة في الوقت المناسب مع حماية مناسبة للبيانات والمعلومات.

– عملت الإدارة الالكترونية على تطوير الوظائف الإدارية التقليدية ومن ثم ترقية أداء العاملين الذي قلص بدوره فرص الفساد الإداري والقضاء على الإجراءات البيروقراطية.

– تساعد الرقابة الإلكترونية على سهولة إكتشاف الأخطاء والتجاوزات فور حدوثها وعلى تصحيحها في اسرع وقت ممكن، كما تساهم في صنع القرارات الإدارية المناسبة.

– الاستثمار في مشاريع الإدارة الإلكترونية، وتفعيل اليات مكافحة الفساد الأداري يتطلب معه ايضا جهود واستثمارات في تحسين المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية الذي يمكن تردي أوضاعها إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري.

و كنتيجة اخيرة خلصنا إلى أن الادارة الإلكترونية كالية تساهم في التقليل أو الحد من ظاهرة الفساد وليس القضاء عليه.

التوصيات:

– اعادة النظر في المنظومة القانونية من اجل معالجة الأسباب المؤدية للفساد وليس معاجة الإنحرافات الناتجة عنه، وهذا من خلال دراسة استراتيجية لوضع قواعد قانونية كفيلة بالقضاء على الفساد

– ضرورة استقلالية الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد

– اعادة النظر بالنسبة لصور الاكثر انتشارا وهي الوساطة بتجريمها للحد من تفشي الفساد.

– ضرورة توفير الشروط والامكانيات المناسبةمن بنية تحتية قوية من أجل التطبيق الأمثل لمشروع الادارة الإلكترونية

– توفير الاعتمادات المالية الازمة لتفعيل وتطبيق وصيانة اجهزة وتطبيقات الإدارة الإلكترونية

– ترقية الثقافة التي تعتمد على البيانات في القطاع العام والمؤسسات الحكومية لرفع الثقة في شفافية ونزاهة المؤسسات الحكومية

– ضرورة اعادة النظر في المنظومة التربوية وادراج مادة التربية الاخلاقية ضمن برامجها

– ضرورة تكثيف برامج التوعية والتثقيف الموجهة لفائدة أفراد المجتمع

– العمل على تدريب وتأهيل الموظفين على الاستخدامات الجديدة في الإدارة، باعتبار ان العنصر البشري الضامن الأول لتحقيق الأهداف المسطرة

- السهر على حفظ وتأمين البيانات والمعلومات مع احترام النصوص التنظيمية في العمل الإداري.
- مواصلة نبذ ومحاربة الفساد الإداري لتفادي أثاره الوخيمة في المجال الإداري
- ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة في خدمة الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني بالإدارات العمومية

قائـــمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا : الكتب

الكتب باللغة العربية

1_ أحمد فتحي الغيث : مبادئ الإدارة الإلكترونية ط1، حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

2_ أحمد هاشم الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وزارة التجارة، مكتب المفتش العام، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العناد في المملكة الأردنية الهاشمية 2013 – 2017.

3_ ثائر سعود العدوان، مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، دار الثقافة، 2012.

4_ حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني، التوجهات والأساليب الحديثة، من 1 ــ 04، نوفمبر 2009.

5_ حسين بن محمد الحسين، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الأولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي / معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية، من 01إلى 04 ــ 1ــ 2000 الرياض.

6_ حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية.

7_ حمدي القبيلات، قانون الادارة العامة الاكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة، 2014 .

8_ حمزة حسن الخضر الطائي، مازن لبلوراضي ، الفساد لإداري في الوظيفة العامة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2011.

9_ رأفت رضوان، **الإدارة الإلكترونية ' الإدارة والمغيرات العالمية الجديدة**، الملتقي الإداري الثاني للجمعية السعودية، مصر، 2004.

10_ زكريا المصري الرقابة على سلطة الإدارة الإلكترونية في تنفيذ الإجراءات المدنية للمواطنين، مصر، دار الفكر، القانون لنشر والتوزيع 2012.

11_ سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**. دار اليازوري العلمة للنشر والتوزيع، 2020.

12_ صام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الأردن، 2011.

13_ عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، 2011.

14_ عبد الله المصواتي، الفساد الإداري نحو النظرية في علم الإجتماع الجريمة والإنحراف الإجتماعي، دراسة ميدانية، الكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2005.

15_ عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مجابهة الفساد، الطبعة الثالثة، رام الله، 2013.

16_ علاء فرج الطاهر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

17_ علي بقشيش إشكالية الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق أليات الحكم الراشد في

18_ عماد علي سلامة الكساسبة، أصل الرقابة في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية، ماجستير في الأعمال جامعة الشرق الوسطـــ حزيران 2011.

19_ فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري (1989 ــ 2007).

20_ فؤاد عبد الله العمر، أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جدة. 1999.

21_ محمد سامر دغمش، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والموجهة الجنائية والأثار المترتبة على الفساد المالي، دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2018.

22_ محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2009.

23_ محمد موفق حديد، إدارة الأعمال الحكومية النظريات والعمليات والموارد دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2002 .

24_ محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

25_ مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجية المعلومات، مكتبة الجامعة الطبعة الأولى، الرياض، السعودية 2008 .

26_ مصطفى رياحي دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مخبر الدراسات القانونية التطبيقية كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1 ــ الجزائر ــ 2020 .

27_ مصطفى يوسف الكافي، الإدارة الإلكترونية، دار ومؤسسة أرسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2011.

28_ مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية (E، MANEGEMENT) دار ومؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، سنة 2011ــ ص29

29_ مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2011 .

30_ مصطفى يوسف كافي، الإصلاح والتطوير الأداب بين النظرية والتطبيق، دار رسلان للطباعة والتوزيع، سوريا، 2018.

31_ نجم عبود نجم، **الادارة والمعرفة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

32_ نسيم محمد بني عامر، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة ومكافحة للفساد، كلية الحقوق، جامعة اليرموك، الأردن، 2012.

33_ نوفل حديد، حنان كريبط، الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة تقييمية للخدمات الإلكترونية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، العدد 06، 2017.

34_ يريبكو نصيرة، الخدمات الالكترونية الحكومية كأداة فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، إقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، ديسمبر، 2017.

35_ يوسف محمد أبو أمونة، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونية في الجامعات الفلسطينية النظامية.

ثانيا : الأطرواحات والمذكرات الجامعية

1_ إسراء عدنان العوران، **أثر تطبق الرقابة الإلكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في** محافظا ت الجنوب في الأردن مذكرة، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة2016

2_ حاجة عبد العلي، الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره علوم في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

3_ حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على الإدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 3 2007 .

4_ خالد بن عبد الرحمان بن حسين بن عمر أل الشيخ، الفساد الإداري، أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي " دراسة تطبيقية على المدانيين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، تخصص علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

5_ رفيق بن مرسي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق (دراسة حالة الجزائر 2001 ــ 2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر 2011 .

6_ سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ومقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

7_ سيف الدين عشيط هن، اشكالية الفساد ولإصلاح السياسي في المنطقة العربية، دراسة وصفية تحليلية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009.

8_ سيف الدين عشيط هني، اشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسة والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري كلية العلوم السياسية والاسلام، جامعة بن يوسف الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

9_ شادي محمد حسن، أخلاقيات الوظيفة العامة وأثرها في الحد من الفساد الإداري، دراسة ميدانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، قيم إدارة أعمال، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2015.

10_ صليحة بوجادي أليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون كلية العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018.

11_ صليحة بوجادي، أليات مكافحة الفساد الإداري بين الفقه الاسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية علوم الأساسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2018 .

12_ عبد الكريم عاشور، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية** والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، 2010.

13_ علي بقشيش، اشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق أليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص علوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر.

14_ عنترة بن مرزوق، معضلة الفساد واشكالية الحكم الرشيد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2013.

15_ غانم نذير، الخدمات الإلكترونية بالمكتبات الجامعية، دراسة ميدانية، بمؤسسات التعليم العالي بمدينة قسنطينة. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات، قسم علم المكتسبات، كلية علوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

16_ فتيحة حيمر، أثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

17_ فهد عبد الرحمان مصفر رمزي، الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمناطق مكة المكرمة من وجهة نظر المديريين والمشرفين، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 2013 .

18_ لشهب وسيلة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر، المذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإدارة والجماعات المحلية ــ الجزائر 2016ــ 2017 .

19_ يوسف محمد يوسف أبو أمونة، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة منكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

ثالثا : المقالات

1_ أحمد حسين أل طلحان، عمال طاهر خوالدي، **أثر الرقابة الإلكترونية على أداء الموظفين**، دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية، المجلد الثاني، العدد العاشر ــ يوليو، 2018 .

2_ أحمد حسين أل طلحان، عمال طاهر خوالدي، أثر الرقابة الإلكترونية على أداء الموظفين، دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية، المجلد الثاني، العدد العاشر ــ يوليو، 2018 .

3_ بلعربي أمينة، الفساد الإداري في البيئة الإلكترونية، جريمة سوء إستغلال الوظيفة العامة نموذجا، المؤتمر الدولي العلمي، مكافحة الفساد في البيئة الرقمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات لإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2021.

4_ جرمولي مليكة، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

5_ حسين علي باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 23، (2009.

6_ حسين علي باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 23، (2009). ص 150

7_ خلاف وردة، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد3 ، 2011.

8_ خلاف وردة، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد3 ، 2011.

9_ رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية ومتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة، مصر، 2014.

10_ رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع جويلية، 2016.

11_ رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع جويلية، 2016.

12_ رمزي حوحو، لبنى دنش الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05، 2009

13_ رمزي حوحو، لبنى دنش الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05، 2009

14_ سهام إبراهيم عبد السيد، سمية عبد الحميد محمود، الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة كفرة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، لكلية الإقتصاد والتجارة، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية، نوفمبر 2019.

15_ عبد الناصر موسى، محمد قرشي، مساهمة الادارة الاكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي(دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة – الجزائر) مجلة الباحث العدد 9، 2011.

16_ عبد الناصر موسى، محمد قرشي، مساهمة الادارة الاكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي(دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة – الجزائر) مجلة الباحث العدد 9، 2011.

17_ علي بن موسى على فقيهي، المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة وعلاقتها بالإدارة الإلكترونية في النظام السعودي، المجلد 9، العدد 36، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية لبنات بالإسكندرية.

18_ علي بن موسى على فقيهي، المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة وعلاقتها بالإدارة الإلكترونية في النظام السعودي، المجلد 9، العدد 36، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية لبنات بالإسكندرية.

19_ علي محمد العضايلة، نهى خالد لمحارب، أثر تطبيق معايير جودة الخدمات الإلكترونية وأثرها على رضا طالبات جامعة الأميرة نورة بالمملكة العربية السعودية، دراسة حالة، المجلة الأردنية في إدارة لأعمال، المجلد 13، العدد 3، 2017.

20_ علي محمد العضايلة، نهى خالد لمحارب، أثر تطبيق معايير جودة الخدمات الإلكترونية وأثرها على رضا طالبات جامعة الأميرة نورة بالمملكة العربية السعودية، دراسة حالة، المجلة الأردنية في إدارة لأعمال، المجلد 13، العدد 3، 2017.

21_ عمارة مسعودة، عباس راضية، الإدارة الإلكترونية مقاربة للحد من العناد الإداري ومنفذ جديد للفساد الرقمي، المؤتمر الدول العالمي مكافحة الفساد في البنية الرقمية للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 2021.

22_ فائز عبد الحسن جاسم، إستخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات الغير قانونية في البطاقة التموينية، نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2018.

23_ فائز عبد الحسن جاسم، إستخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات الغير قانونية في البطاقة التموينية، نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2018.

24_ فريدة بن عمروش، حكيمة جاب الله، الإدارة بالإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية، دراسة في الأليات والأبعاد.

25_ فلاق محمد، حدو سميرة أحلام، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، مجلة الردة لإقتصاديات الأعمال، العدد 01، 2015.

26_ فلاق محمد، حدو سميرة أحلام، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، مجلة الردة لإقتصاديات الأعمال، العدد 01، 2015.

27_ قويدر برقبة، رحمة مجدة الصابية، دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال، جامعة زيان، عاشور، الجلفة .

28_ المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 06 ــ 3 / 4 المؤرخ في الأول من ذي القعدة عام 1427 الموافق ل 22 نوفمبر 2006 الذي تحدد المجلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيره، ج، ر ــ العدد 74

29_ المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 06 ــ 3 / 4 المؤرخ في الأول من ذي القعدة عام 1427 الموافق ل 22 نوفمبر 2006 الذي تحدد المجلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيره، ج، ر ــ العدد 74

30_ مامي هاجر، تفعيل دور المواطن وإشراكه بهيئات مكافحة الفساد من أجل الوقاية من هذه الظاهرة والقضاء عليها، مجلة أفات لعلم الإجتماع، المجلد 9، العدد 2، 2019.

31_ مامي هاجر، تفعيل دور المواطن وإشراكه بهيئات مكافحة الفساد من أجل الوقاية من هذه الظاهرة والقضاء عليها، مجلة أفات لعلم الإجتماع، المجلد 9، العدد 2، 2019.

32_ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري للمؤسسات التعليم العالي (دراسة بكلية العلوم والتكنولوجيا، بسكرة)، مجلة الباحث، العدد 9، 2010.

33_ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري للمؤسسات التعليم العالي (دراسة بكلية العلوم والتكنولوجيا، بسكرة)، مجلة الباحث، العدد 9، 2010.

34_ نافع زينب، مجيد شعباني، الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر نحو إرساء الحكومة الإلكترونية، مجلة أبحاث إقتصادية إدارية، المجلد 14، العدد 05، السنة 2020.

35_ نافع زينب، مجيد شعباني، الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر نحو إرساء الحكومة الإلكترونية، مجلة أبحاث إقتصادية إدارية، المجلد 14، العدد 05، السنة 2020.

36_ الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية ومكافحته الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01، المجلد 31، العدد 4 ديسمبر 2020.

37_ الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية ومكافحته الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01، المجلد 31، العدد 4 ديسمبر 2020.

38_ الهاشمي مزود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الثقافية الإدارية ومكافحة الفساد المالي والإداري، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 31، عدد 04، ماما.

39_ هدار رانية، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 9، جويلية، 2006.

40_ هدار رانية، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 9، جويلية، 2006.

41_ هيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائري مجلة رؤى للدراسات المصرفية والحضارية مجلد 07، عدد 02ـ 2021.

42_ هيبة حارش، سمير يوسف خوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائري مجلة رؤى للدراسات المصرفية والحضارية مجلد 07، عدد 02ـ 2021.

رابعا: النصوص القانونية

1_ راجع التعليمة الصادرة عن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 13 ديسمبر 2009 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد.

2_ القانون رقم 06 ــ 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ــ الطبعة الأولى، المؤرخة في 20 فيفري 2006.

3_ قانون رقم 06 / 01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته معد والمتمم بالأمر رقم 10 ــ 05 المؤرخ في 26 غشت 2005 والمعدل والمتمم بالقانون رقم 11 ــ 15 المؤرخ في 02 غشت 2011.

خامسا: مواقع الإلكترونية

1_ أحمد هاشم الصقال، محمد حسن مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد، وزارة التجارة، على الموقع w w w، nozaha ; ip q تاريخ الإطلاع : 18 / 05 / 2022 : عل الساعة : 28: 15 .

2_ نادر شافي، التوقيع الاكتروني، مجلة نحن والقانون، العدد 249، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 2009، تم التصفح يوم 1ماي 2022 على الساعة 31 :20 WWW. Lebarmy. gov. lb

3_ نادر شافي، التوقيع الاكتروني، مجلة نحن والقانون، العدد 249، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 2009، تم التصفح يوم 1ماي 2022 على الساعة 31 :20 WWW. Lebarmy. gov. lb

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
مـــــقدمـــــــة	
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي للدراسة (الإدارة الإلكترونية، الفساد الإداري)**	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية	
المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائصها	
الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية	
الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية	
المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية	
المطلب الثالث: دوافع وأسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية	
المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري	
المطلب الأول: تعريف الفساد وخصائصه	
المطلب الثاني: أسباب إنتشار الفساد الإداري وأثاره	
المطلب الثالث: مظاهر الفساد الإداري	
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني **أثر الإدارة على الحد من الفساد الإداري**	
تمهيد	
المبحث الأول: الخدمات الإلكترونية كأسلوب لمكافحة الفساد الإداري	
المطلب الأول: مفهوم الخدمة الإلكترونية	

المطلب الثاني: الخدمة الإلكترونية في تطوير المرفق العام	
المطلب الثالث: الخدمة الإلكترونية في تطوير المرفق العام	
الفرع الأول: مفهوم المرفق العام	
الفرع الثاني: أثره في تطوير	
المبحث الثاني: الشفافية، المساءلة والرقابة والتوقيع كأليات أخرى لمكافحة الفساد	
مطلب الأول: الشفافية والمساءلة كأليات لمكافحة الفساد الإداري	
الفرع الأول: الشفافية	
الفرع الثاني: المساءلة	
المطلب الثاني: الرقابة الإلكترونية والتوقيع:	
الفرع الأول: الرقابة الإلكترونية	
الفرع الثاني: خصائص الرقابة	
خاتمة الفصل:	
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس المحتويات	

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على ضوء الفساد الاداري والإدارة الاكترونية، وبيان مفهومهما العام، والوقوف على دور الإدارة الإكترونية كألية حديثة أفرزتها التطورات التكنولوجية، فهي إستراتيجية تضفي نتائج إيجابية على الأجهزة الإدارية

وقد أسهمت في تقديم تطبيقات جديدة لمكافحة الفساد الإداري، على سبيل المثال : الخدمة الإلكترونية، الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والتي تعد كأليات ذات كفاءة من خلال إعتماد على تكنولوجيات الإعلام والإتصال خصوصا فيما يتعلق بالشفافية والمساواة في الخدمات العامة المقدمة إذ توفر الرقمنة إمكانية تقرير الروابط بين المؤسسات الإدارية فيما بينها وبين المؤسسات والمواصلات من خلال تطبق تكنولوجيات الإعلام والإتصال والخدمات المقدمة وعلى غرار الدول التي انتهجت هذه المبادئ، عملت الجزائر على السير في نهج الرقمنة والإدارة الإلكترونية المدنية لانها بهدف محاربة الفساد الإداري من خلال الأليات الإلكترونية.

Résumé:

Cette étude vise à faire la lumière sur la corruption administrative et la gestion électronique, et à clarifier leur concept général, et à se positionner sur le rôle de la gestion électronique en tant que mécanisme moderne produit par les développements technologiques, car c'est une stratégie qui confère des résultats positifs sur les agences administratives

Il a contribué à fournir de nouvelles applications pour lutter contre la corruption administrative, par exemple : la signification électronique, le contrôle électronique et la signature électronique, qui sont des mécanismes efficaces en s'appuyant sur les technologies de l'information et de la communication, notamment en matière de transparence et d'égalité dans les services publics fournis, ainsi que la numérisation offre la possibilité Déterminer les liens entre les institutions administratives et entre celles-ci et les institutions et les transports à travers l'application des technologies de l'information et de la communication et les services fournis A l'instar des pays qui ont adopté ces principes, l'Algérie a travaillé à suivre l'approche de la numérisation et la gestion électronique civile car elle vise à lutter contre la corruption administrative par des mécanismes électroniques